جزء في تخريج حديث

«لا يرث المسلم الكافر»



تصنيف

عبد الله بن يحيى العوبل

جزء في تخريج حديث

«لا يرث المسلم الكافر»

والاختلاف على الزهري ومالك فيه

تصنيف

عبد الله بن يحيى العوبل



مقدمة

الحمد لله حق حمده، والصلاة والسلام على أشرف أنبيائه ورسله، وخيرته من خلقه، محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أما بعد..

فإن أحد أشهر مَنْ تدور عليهم الأسانيد، وتُروى عنهم الأخبار، وانتشر حديثه في الأمصار والأقطار، وتداعت همم رواة الحديث ورجاله على الأخذ منه: الإمامُ الحافظ الكبير محمد بن مسلم بن شهابٍ الزُّهري (ت١٢٤هـ) رحمه الله.

الذي قال عنه ابن حبان (ت٣٥٤هـ): «كان أحفظ أهل زمانه للسُّنن، وأحسنهم لها سياقًا»(١).

وهو ممن عليه مدار الحديث في وقته، حتى إن الإمام الناقد علي بن المديني (ت٢٣٤هـ) ابتدأ بذكره في أوّل حرفٍ في كتابه فقال: «نظرتُ فإذا

(١) مشاهير علماء الأمصار لابن حبان (٤٤٤).

الإسناد يدور على ستة: فلأهل المدينة: ابن شهاب؛ وهو محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب...)[١].

وكانت له اليد الطولى في المراحل الأولى المتسمة بالشموليّة لجمع الأخبار وتدوينها، ونشرها وتفرُّقها في البلدان والأمصار، وتتَابَعَ الكبارُ على الرواية والأخذ عنه.

وكان من أوثق الرواة عنه وأثبتهم وأجلِّهم: نجمُ السنن ومستودعُ العلوم وإمام دار الهجرة؛ الإمام مالك بن أنس (ت١٧٩هـ) رحمه الله.

وهو في الطبقة الأولى من أصحابه والآخذين عنه، ونصّ جماهيرُ النُّقّاد على أنه أثبتُ مَن يروي عن الزهري[٢].

---

(١) علل الحديث لعلي بن المديني (٨٦).

(٢) قدّمَهُ جماهير النُقّاد على أصحاب الزهري:

فقال يحيى بن إسماعيل الواسطي: سمعتُ يحيى بن سعيد القطان (ت١٩٨هـ) وذكر يومًا أصحاب الزهري فبدأ بمالك في أولهم..

وقال عبد الله بن أحمد: قلت له (يعني: لأبيه): أيُّما أثبت أصحاب الزهري؟ فقال: (لكل واحدٍ منهم عِلّةٌ، إلا أن يونس وعُقيلًا يؤديان الألفاظ، وشُعيب بن أبي حمزة، وليس هم مثل معمر، معمرٌ يقاربهم في الإسناد). قلت: فمالك؟ قال: (مالك أثبت في كل شيء..) ا.هـ. وعند ابن هانئ: قيل له: فأيُّ أصحاب الزهري أحب إليك؟ قال: (مالكٌ أحبهم إليَّ في قلة روايته، وبعده معمر..)، =

بل ورد الثناءُ الباذخ والمدح الرفيع لَهُ من شيخه ابن شهابٍ في قصّةٍ جرت له معه:

حيثُ قال له الزهري وقد حدَّثه ببضعَةَ عشر حديثًا: «ما ينفعك أني أُحدِّثُك ولا تكتب؟»، قلت: إن شئت رددتها عليك. قال: «ردها»، فرددتها عليه، فقال: «نِعْمَ مُستودع العلم أنت!»[1].

=

وقال أبوطالبٍ: قال أبوعبدالله: (ومالكٌ أثبت في حديث الزهري من جميع من روى عنه).

وقال يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ) -عَقِبَ تعداده لأصحاب الزهري-: (ذاك أرفعهم)، وقال: (مالكٌ أكبر الناس كلِّهم في الزهري وأثبتهم عندي).

وقال عمرو الفلّاس (ت٢٤٩هـ): (أثبت من روى عن الزهري ممن لا يختلف عنه: مالك بن أنس).

وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (ت٢٥٩هـ): (مالكٌ من أثبت الناس فيه).

وقال أبوحاتم الرازي (ت٢٧٧هـ): (هو أثبتُ أصحاب الزهري).

وقال النسائي (ت٣٠٣هـ): (أثبتُ الناس في ابن شهابٍ الزُهري: مالك بن أنس، وزياد بن سعد الخراساني).

انظر: العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد رواية ابنه عبدالله (٢٥٤٣)، ومسائل ابن هانئ (٢١٢٨) و(٢٢٧٣)، والمعرفة والتاريخ للفسوي (٢/ ٢٠١)، ومشيخة النسائي (٧٧)، وسؤالات ابن الجُنيد (١٥٦) و(٥٤٥)، وتاريخ ابن معين برواية ابن طهمان (١٣٨) و(٤٠٠)، ومعرفة الرجال لابن محرز (١/ ١٢٠)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ٢٠٥)، وشرح علل الترمذي لابن رجب (٢/ ٦٧١).

(١) إكمال تهذيب الكمال لعلاء الدين مُغلطاي (١١/ ٣١).

وإن من أشهر الأخبار التي اختُلف فيها على ابن شهابٍ الزهري:

حديثُ أسامة بن زيد رضي الله عنه؛ أن رسول الله ﷺ قال: «**لا يرث المسلم الكافر**».

ويتركّزُ الاختلاف على تسمية راويه عن أسامة بن زيدٍ؛ هل هو: «عَمرو بن عثمان»، أو «عُمر بن عثمان»؟ وكلاهما من ولد عثمان بن عفان رضي الله عنه:

فرواه أصحاب الزهري بتسمية راويه «عَمرًا»، وخالفهم مالكٌ فأسماهُ: «عُمر»، وأخطأ فيه.

وكما قال ابن عبدالبر (ت٤٦٣هـ): «ومالكٌ ممن لا يكاد يُقاس به غيره حفظًا وإتقانًا، لكن الغلط لا يسلم منه أحد»[(١)].

والشأن في جَمع الطرق والروايات بيانُ مواضع الاتفاق فيها والاختلاف، مع الإبراز والاستثمار لصنيع الأئمة وتصرُّفاتهم وطرائقهم في روايتها، والنظر في مدلولات سياقاتها الواردة فيها.

وحديث الباب هو من أشهر ما يُستدل به على اعتناء الأئمة النُّقّاد ببيان أخطاء المحدِّثين الثقات وتصويبها؛ حيث نرى تتابع الأئمة والرواة على بيان الخطأ في تسمية راويه، وتنصيصهم على وجه الصواب فيه[(٢)].

---

(١) التمهيد: (٩/ ١٦٠).

(٢) وقد ذكره أبو عمرو ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ) في مُقدِّمته (ص٨٨) مثالًا للمُنكر من الحديث الذي =

وهذا جُزءٌ مختصرٌ في جمع طُرُقِه ورواياتِهِ والكلام عليها[1]، مع التركيز على استثمار سياقاته الواردة فيها، والتنبيه على ما وقع في بعض المصادر من اختلافٍ في نقله مع استظهارٍ للصواب.

ومن الله أستمد العون والسداد، وأسأله نيل السؤل والمراد؛ إنه ولي ذلك والقادر عليه.

عبدالله بن يحيى العوبل

(مكة)١٤٤١هـ



=

يُخالف فيه الثقة حديث الثقات، ولم أر في كلام من تقدم وصفًا لرواية مالكٍ بالنكارة، والذي يظهر لي أن وسمها بالمخالفة أو الغرابة أولى وأحرى من وصفها وإدراجها في أبواب النكارة، سيّما على الاصطلاح الذي استقرّ للمُنكر عند المتأخرين.

(١) وهو مُستلٌّ من رسالتي للماجستير: «الأحاديث التي أعلّها الإمام النسائي في السنن الكبرى، دراسةٌ استقرائيةٌ»، وقد رُتِّب الكلامُ عليه في أصله على السياق الوارد فيه عند النسائي، فأعدتُّ ترتيبه هنا على طريقة اللف والنشر المرتب، مع الإشارة والإفادة من دلالات سياقه الذي ورد فيه.

نصُّ الحديث:

عن أُسامة بن زيدٍ ﵁ أن رسول الله ﷺ قال: «لا يرثُ المسلمُ الكافرَ، ولا الكافرُ المسلمَ».

التخريج:

*** هذا الحديث رواه ابن شهابٍ الزُهري، واختُلف عليه على أربعة أوجه:**

الوجه الأول: رواه جمهور أصحابه:

عنهُ، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان[(١)]، عن أسامة بن زيدٍ، قال:

---

(١) عَمرو بن عثمان بن عفَّان: من التابعين الكبار، قال مُصعب الزبيري - وهو أحدُ رواة حديث الباب عن مالك-: (كان عمرو بن عثمان أكبر ولد عثمان الذين أعقبوا)ا.هـ، وقال ابن سعد: (روى عمرو عن أبيه، وعن أسامة بن زيد، وكان ثقةً له أحاديث)، وقال العجلي: (مدنيٌّ تابعيٌّ ثقة، من كبار التابعين)، وذكره ابن حبّان في ثقاته وقال: (يروي عن أبيه وأسامة بن زيدٍ، روى الزهري عن علي بن حسين عنه)، وهو صهر معاوية بن أبي سفيان على ابنته رملة، وروى له الستةُ.

ملاحظة: ورد قول مصعب الزبيري عند المزِّي والسخاوي، منسوبًا للزبير بن بكّار، والوجه في ذلك أن الزبيرَ بنى كتابه على كتاب عمّه وزاد عليه.

انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد: (٧/ ١٤٩)، ونسب قريش لمصعب الزبيري (ص١٠٥)، ومعرفة الثقات للعجلي: ٢/ ١٨٠ (١٣٩٦)، والثقات لابن حبان (٥/ ١٦٨)، وتهذيب الكمال (٢٢/ ١٥٥)، والتحفة اللطيفة (٥/ ٢٥٣).

قال رسول الله ﷺ: «**لا يرث المسلم الكافر**».

وقد رواهُ عنهُ من أصحابه:

(سفيان بن عُيينة، وعبدالملك بن جُريج، ويزيد بن الهاد، ومعمر بن راشد الأزدي، وعُقيل بن خالد، ويونس بن يزيد، وعبد الله بن بُديل، وأسامة بن زيد الليثي، ويحيى بن سعيد الأنصاري، ومحمد بن أبي حفصة، وزمعة بن صالح).

الوجه الثاني: رواه مالكُ بن أنسٍ:

واختُلف عنه على ثلاثة أوجه:

الأول: رواه جمعٌ من أصحاب مالك، عنهُ، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن عُمر بن عثمان[1]، عن أسامة بن زيد، به، مرفوعًا.

(١) عُمر بن عثمان بن عفَّان: من التابعين، روى عن أبيه، قال ابن سعد: (روى عنه الزهري، وله دارٌ بالمدينة، وكان قليل الحديث)، وقال البخاري: (سمع عثمان رضي الله عنه؛ قاله إبراهيم بن عمر بن أبان، عن أبيه، في إسناده شيءٌ)، قال ابن عبدالبر: (أما أهل النسب فلا يختلفون أن لعثمان بن عفان ابنًا يُسمى عمر، وله أيضًا ابن يسمى عَمرًا)، وذكره ابن حبان في الثقات، ورَمَز المزّيُّ لرواية النسائي له لوروده في حديث مالكٍ، ولم أقف له على روايةٍ غيرها.

انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ١٥٠)، والتاريخ الكبير للبخاري (٦/ ١٧٨)، والجامع الكبير للترمذي (٢١٠٧)، والثقات لابن حبان (٥/ ١٤٦)، والتمهيد لابن عبدالبر (٩/ ١٦٠)، وتهذيب الكمال للمزي (٢١/ ٤٥٨).

الثاني: رواه آخرون عنه، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد، به، مرفوعًا، بمثل رواية جمهور أصحاب الزهري في الوجه الأول؛ بتسمية راويه «**عَمْرًا**»[1].

الثالث: رواه ابن بُكير عنهُ، على الشك؛ فقال: «عمرو بن عثمان، أو عمر بن عثمان».

الوجه الثالث عن الزهري: رواه عبدالله بن عيسى:

عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن أسامة بن زيدٍ، به، مرفوعًا.

الوجه الرابع عن الزهري: رواه هُشيم بن بشير:

بلفظ: «**لايتوارث أهلُ ملّتين شتى**»، وقد اختُلف عليه في إسناده على وجهين:

الأول: رواهُ مسعود بن جويرية، عنه، عن الزهري، عن علي بن الحسين، وأبان بن عثمان، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيدٍ، به.

فزاد في إسناده «أبان بن عثمان».

(١) وسيأتي بيانُ مخالفة هذا الوجه لصوابِ المروي عن الإمام مالك من خلال واقع الرواية؛ إذ المحفوظ عنه والذي نقله جمعٌ من أصحابه؛ وتوارد الأئمة على التنصيص على روايته وخطئه فيه هو الوجه الأول.

والثاني: رواه عنه جمعٌ من أصحابه دون ذكر «**أبانٍ**» في إسناده.



الوجه الأول: عن الزهري بتسمية راويه «عمرو بن عثمان»

وقد رواه جماهير أصحاب ابن شهابٍ وهم:

١- سفيان بن عيينة:

رواه أحمد في المسند: (٢١٧٤٧)، والحُميدي في مسنده: (٥٥١)، والشافعي في الرسالة: (ص١٦٧) والأم (٤/ ٧٥) و(٤/ ٨٧) و(٧/ ٣٨٣) و(١/ ٣٠٠)، وابن أبي شيبة في المُصنّف[١]: (٣٢٠٨٨)- وعنهُ ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني: (٤٥٤)- ومسلمٌ في صحيحه: (١٦١٤)، وأبو داود في السنن: (٢٩٠٩)، والترمذي في الجامع: (٢١٠٧)، وابن ماجه: (٢٧٢٩)، والنسائي في السنن الكبرى: (٦٥٥٠)، والدارمي في مُسنده: (٣٠٤٤)، والبزَّار في مسنده: (٢٥٨١)، وابن حبان في صحيحه: (٦٠٣٣)، وابن الجارود في المُنتقى من السنن المسندة: (٩٥٤)، والطبراني في المعجم الكبير: ١/ ١٦٩ (٤١٤)، وغيرهم=

---

(١) وقد انفرد ابن أبي شيبة في مُصنفه بروايته عن ابن عيينة بلفظ: «لا يتوارث الملتان المختلفتان»، ولعلَّهُ رواه بمعناه حيثُ بوَّب عليه بقوله: «من قال: لا يرث المسلم الكافر»، وخالفه بقية أصحاب ابن عيينة، يربو عددهم على العشرين راويًا، وقد رواه ابن أبي شيبة في مُسنده: (١٤٤)- ومن طريقه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني: (٤٥٤)- وغيره من طريق ابن عُيينة بمثل لفظ الجماعة.

٢- عبد الملك بن جُريج:

رواه عبدالرزَّاق في المُصنف: (٩٨٥٢)-وعنه أحمد في مسنده: (٢١٨٠٨)، وابن المُنذر في الأوسط: (٩٦٦٩)- والبخاري في صحيحه: (٦٧٦٤)، والبزَّار في مسنده: (٢٥٨٥)=

٣- يزيد بن الهاد:

رواه النسائي في الكبرى: (٦٥٥١)، وابن المُنذر في الأوسط: (٩٦٦٨)، والطبراني في المعجم الكبير: ١/ ١٦٩ (٤١٤)=

٤- معمر بن راشد الأزدي[١]:

رواه أحمد في المسند: (٢١٨٠٨)، والدارمي في مسنده: (٣٠٤١)، والنسائي في الكبرى: (٦٥٥٣)، وابن المُنذر في الأوسط: (٦٨٦٠)=

٥- عُقيل بن خالد:

رواه النسائي في الكبرى: (٦٥٥٢)، وأبو عوانة في مستخرجه: (٥٥٩٤)،

(١) وقد جاءت رواية معمرٍ هنا بالاقتصار على لفظ حديث الجماعة: «لا يرث المسلم الكافر» رواها عنه (عبدالرزّاق، وعبدالأعلى بن عبدالأعلى، ويزيد بن زُريع) ، ورواه أُخرى بزيادةٍ في متنه كما سيأتي الكلام عنه مُلحقًا في آخر هذا الوجه.

والطبراني في المعجم الكبير: ١/ ١٦٩ (٤١٤)=

٦-يونس بن يزيد:

رواه النسائي في السنن الكبرى: (٦٥٥٤)، وابن ماجه في سننه: (٢٧٣٠)، والطبراني في المعجم الكبير: ١/ ١٦٩ (٤١٤)=

٧- عبدالله بن بُديل:

رواه الطيالسي في مسنده: (٦٦٥)، والطبراني في المعجم الكبير: ١/ ١٦٩ (٤١٤)=

٨- أسامة بن زيد الليثي:

ذكره ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني: (٤٥٤)، ولم يُسنده=

٩ و١٠ - معمر وابن جريج -مقرونين-:

رواه عبدالرزّاق في المصنف: (١٩٣٠٤)=

١١-يحيى بن سعيد الأنصاري:

رواه الطبراني في المعجم الكبير: ١/ ١٦٩ (٤١٤)، وأبو نُعيم في الحلية: (٣/ ١٤٤)=

١٢- محمد بن أبي حفصة:

رواه البخاري في صحيحه: (٤٢٨٢) وأحمد في المسند: (٢١٧٥٢)، والطبراني في المعجم الكبير: ١/ ١٦٩ (٤١٤)=

١٣- زمعة بن صالح:

رواه الطبراني في المعجم الكبير: ١/ ١٦٩ (٤١٤)=

كلهم: (سُفيان بن عيينة، ومعمر بن راشد، وعبد الملك بن جريج، ويزيد بن الهاد، وعُقيل بن خالد، ويونس بن يزيد، وعبدالله بن بُديل، وأسامة بن زيد الليثي، ويحيى بن سعيد الأنصاري، ومحمد بن أبي حفصة، وزمعة بن صالح)-:

رووه عن: الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا يرث المسلم الكافر**».



مُلحقٌ:

(في الاختلاف على الأوزاعي ومعمر)

* **أولاً: حديثُ الأوزاعي، وقد اختُلف عليه في حديث الباب على وجهين:**

الوجه الأول: روي عنه، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن **أبي هريرة** رضي الله عنه بلفظ: «**نحن نازلون غدًا بخيف بني كنانة...**».

والوجه الثاني: روي عنه، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن **أسامة بن زيد** رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله، أين تنزل غدا؟ وذلك في حجة النبي ﷺ فقال: «**وهل ترك لنا عقيل بن أبي طالب منزلا؟**»، ثم قال: «**لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم**»، ثم قال: «**نحن نازلون غدا بخيف بني كنانة، حيث قاسمت قريش على الكفر**».

(١) أما الوجه الأول، فقد رواه:

أحمد في المسند (٧٢٤٠)، والبخاري في صحيحه (١٥٩٠) عن الحُميدي، ومسلمٌ في صحيحه (١٣١٤) عن زهير بن حرب، وابن خُزيمة في صحيحه (٢٩٨١) عن الحسين بن حُريث- ومن طريقه أبو نعيم في مستخرجه (٣٠٢٨)- والسرّاج في حديثه بتخريج الشحامي٢/ ٣٦١ (١٤٩٥) عن محمد بن الصبّاح، وابن أخي ميمي الدقاق في

الفوائد (٣٥١) عن أبي القاسم البغوي، عن داود بن رشيد، وأبو نعيم في مستخرجه (٣٠٢٨) عن أبي علي محمد بن أحمد، عن أبي شعيب الحرّاني، عن علي بن المديني، ح، وعن محمد بن إبراهيم عن عبدالله بن محمد بن سلم عن دُحيم عبدالرحمن بن إبراهيم: كلهم (أحمد بن حنبل، والحُميدي، وزهير بن حرب، وعلي بن المديني، ومحمد بن الصبّاح، وداود بن رشيد، والحسين بن حُريث، ودُحيم)[1]، رووه عن **الوليد بن مسلم**=

وأحمد في المسند (١٠٩٦٩)، والفاكهي في أخبار مكة (٢٤٠٥) عن العبّاس الدوري، والمحاملي في الأمالي رواية ابن مهدي (٣٢)- ومن طريقه الخطيب في الفصل (٢/ ٦٩٥)، وأبو نعيم الحداد في جامع الصحيحين (٣٦٨٦)- عن سعيد بن بحر؛ ثلاثتهم (أحمد بن حنبل، وعباس الدوري، وسعيد بن بحر) رووه عن **محمد بن مصعب**=

(١) وقد خالفهم في إسناده ومتنه: إسماعيل بن حفص بن عمر بن دينار كما عند البزّار في مسنده (٢٥٨٢) حيث رواه عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري عن **علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة** مرفوعاً بلفظ: «**إنا نازلون غدًا بخيف بني كنانة**»، و«**وهل ترك لنا عقيل منزلاً**».

والصواب في رواية الوليد بن مسلم هو مارواهُ عنهُ الجماعة وفيهم الأكابر من الأئمة كالحميدي وأحمد وابن المديني.

وإسماعيلُ بن حفص: روى له النسائي وابن ماجه، ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه أنه قال: (كتبت عنه وعن أبيه، وكان أبوه يكذب، وهو بخلاف أبيه) قلت: لا بأس به ؟ قال: لا يمكننى أن أقول: لابأس به)، وقال النسائي (أرجوا أن لايكون به بأسٌ)، ووثقه ابن حبان، الجرح والتعديل (٢/ ١٦٦)، والثقات (٨/ ١٠٢)، وتهذيب التهذيب (١/ ١٤٦)

وأبو داود في السنن (٢٠١١)، والنسائي في السنن الكبرى (٤٣٩٦)، عن محمود بن خالد، عن **عمر بن عبدالواحد** السلمي، وابن خُزيمة في صحيحه (٢٩٨٢) عن يونس بن عبدالأعلى، وبحر بن نصر عن **بشر بن بكر**، والبيهقي في السنن الكبرى (٥/ ١٦٠) عن إسحاق بن محمد، عن أبي العباس محمد بن يعقوب، عن العباس بن الوليد، عن أبيه **الوليد بن مزيد**، وأبوعوانة في مستخرجه- كما في إتحاف المهرة (٢٠٤٨٥)- عن أبي أمية عن محمد بن مصعب، **ويحيى بن الضحّاك**، **وإسماعيل بن عبدالله بن سماعة**- أشار لروايتهما الخطيب في الفصل (٢/ ٦٩٧) ولم يسندها- كلهم (الوليد بن مسلم، ومحمد بن مصعب، وعمر بن عبدالواحد، وبشر بن بكر، والوليد بن مزيد، ويحيى بن الضحاك، وإسماعيل بن سماعة)=

رووه عن الأوزاعي، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال النبي ﷺ من الغد يوم النحر، وهو بمنى: «**نحن نازلون غداً بخيف بني كنانة...**».

وقد اتفق الشيخان على رواية حديث الأوزاعي على هذا النحو، واعتنى الأئمة وأصحاب المصنفات بروايتها ونقلها، وتابعه عليها جمعٌ من أصحاب ابن شهاب[1].

(١) منهم: إبراهيم بن سعد: رواه أحمد (٧٥٨٠)، والبخاري (٣٨٨٢)، و(٤٢٨٥)، وشُعيب بن أبي حمزة: رواه البخاري (١٥٨٩)، و(٧٤٧٩)، ويونس بن يزيد: رواه البخاري (٧٤٧٩)، ومسلم (٣١٥٣)، وعُقيل بن خالد: رواه ابن خزيمة (٢٩٨٤).

(٢) وأما الوجه الثاني:

فقد رواه: عبدالرزّاق في المُصنّف (٩٨٥١)- ومن طريقه النسائي في الكُبرى (٤٤٥١) مختصراً، وأبوعوانة في مستخرجه (٥٥٩٧)- عن معمر والأوزاعي- مقرونين- عن الزهري، عن علي بن الحُسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، به.

وقد أعلّه النسائي فقال: «وحديث الأوزاعي غيرُ محفوظ»، أي: من مسند أسامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

حيثُ خالف عبدالرزّاق في حديثه حديثَ الجماعة، وحمل حديث الأوزاعي على حديث معمر الذي رواه من مسند أسامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والصواب في حديثه أنه من مسند أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كما رواه أصحاب الوجه الأول بلفظ: «نحن نازلون غداً بخيف بني كنانة...».



*** ثانيًا: حديثُ معمر، وقد روي عنه مختصرًا ومطولاً:**

الأول: بالاقتصار على لفظ حديث الجماعة: «**لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم**».

رواهُ عنهُ: (عبدالرزّاق، وعبدالأعلى بن عبدالأعلى، ويزيد بن زُريع)، وتقدمت الإشارة لرواياتهم.

والثاني: رواه عنه (عبدالرزّاق) عن معمر بإسناده إلى أسامة بن زيدٍ رضي الله عنه، قال: قلت: يا رسول الله، أين ننزل غدا؟ في حجته، قال: «**وهل ترك لنا عَقِيل منزلا؟**»، ثم قال: «**نحن نازلون غدا إن شاء الله بخيف بني كنانة**»، ثم قال عند ذلك: «**لا يرث الكافر المسلم، ولا المسلم الكافر**».

- **وقد رواه:** أحمد في المُسند (٢١٧٦٦)- ومن طريقه أبوداود في السنن (٢٠١٠)، و(٢٩١٠)، والمزي في تهذيب الكمال (٢٢/ ١٥٦)- والبخاري (٣٠٥٨) عن محمود بن غيلان، ومسلمٌ (١٣٥١) عن محمد بن مهران الرازي، وابن أبي عمر، وعبد بن حُميد، وأبو عوانة في مستخرجه (٥٥٩٦) عن محمد بن إسحاق بن الصبّاح، وحمدان السُّلمي، وابنُ خزيمة في صحيحه (٢٩٨٥)، والبغوي في شرح السنة (٢٧٤٧)، والعلائي في بُغية الملتمس (١٨٧)، بإسنادهما إلى ابن معقل الميداني؛ كلاهما (ابن خزيمة،وابن معقل) روياه عن محمد بن يحيى الذُهلي=

والطبراني في المعجم الكبير ١/ ١٦٨ (٤١٣) عن إبراهيم بن سويد، والبيهقي

في الكبرى (٥/ ١٦٠) عن أبي الحسن المهرجاني، عن بشر بن أحمد، عن أحمد بن الحسين بن الحذّاء، عن علي بن المديني، وغيرهم؛

كلهم: (أحمد بن حنبل، ومحمود بن غيلان، ومحمد بن مهران، وابن أبي عمر، وعبد بن حميد، ومحمد بن الصبّاح، وحمدان السُلمي، ومحمد بن يحيى، وإبراهيم بن سويد، وعلي بن المديني):

رووه عن عبدالرزّاق، عن معمرٍ، به[١].



(١) وليس في رواية الشيخين وأبي داود والطبراني والبيهقي قوله: «**لا يرث المسلم الكافر**».

ذكر ما ورد من الاختلاف في متنه:

*** حديثُ معمر مما اختلفت فيه أقوال النُظّار وأئمة النقد:**

١- حيثُ نصّ **علي بن المديني** على أن قوله: «**نحن نازلون غدا إن شاء الله بخيف بني كنانة**»، مُدرجٌ من معمر في حديث أسامة بن زيد رضي الله عنه، والصواب أنه من مسند أبي هريرة رضي الله عنه.

وتبعه عليه **ابن خُزيمة**، و**الخطيب البغدادي**.

قال **علي بن المديني**: «حديثُ أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم: «**منزلنا غدًا إن شاء الله بالخيف عند الضحى**» رواه الزهري، فاختلف على الزهري في إسناده:

فرواه الأوزاعي، وإبراهيم بن سعد، والنعمان بن راشد، وإبراهيم بن إسماعيل بن مجمِّع؛ كلهم عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة[(١)].

إلا أن معمرًا أدرجه في حديث علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيدٍ: «**وهل ترك لي عقيلٌ منزلاً**»، فأدرج الكلام فيه: «**منزلنا غدًا**».

وقد رواه محمد بن أبي حفصة، عن الزهري، عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة، ولم يذكر فيه: «**ومنزلنا بالخيف**»»[(٢)].

---

(١) وهو الوجه الأول من حديث الأوزاعي، وقد تقدم.

(٢) علل الحديث لابن المديني (١٢٢)، وصحيح ابن خزيمة (٢٩٨٤)، والفصل للوصل المدرج في =

٢- واتفق **الشيخان** على رواية طريق معمر من مُسند أسامة بن زيدٍ ﵁، باللفظ المذكور، كما تقدم الإشارة إليه.

واعتنى أصحاب عبدالرزّاق بروايته، وفيهم الأكابر من أصحابه.

وقد نصّ الدارقطني على أن اللفظ المذكور محفوظٌ من كلا الحديثين[(١)].

=

المتن (٧٥).

(١) العلل (١٧٣٨).

الوجه الثاني (عن الزهري): رواية مالك بن أنس

* رواه مالك بن أنس، واختلف عنهُ أصحابه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: رواه عنه جمعٌ بتسمية راويه: «عُمَر بن عثمان»، وهم:

(محمد بن إدريس الشافعي، وخالد بن مخلد القَطَواني، وعبد الله بن وهب، ومصعب بن عبد الله الزبيري، ومحمد بن الحسن الشيباني، وعبد الرحمن بن مهدي، وعبد الله بن مسلمة القعنبي، وأحمد بن إسماعيل المدني السهمي).

والوجه الثاني: رواه عنه جمعٌ بتسمية راويه «عَمرو بن عثمان»، وهم:

(عبدالله بن المُبارك، وأبو مصعب الزهري، وزيد بن الحباب، ومعاوية بن هشام القصّار، ويحيى بن يحيى الليثي ، وإبراهيم بن طهمان، وعبدالرحمن بن القاسم).

والوجه الثالث: رواه يحيى بن بُكير، عن مالكٍ على الشك، فقال فيه: «عن عمرو أو عُمر».

الوجه الأول (عن مالك)

* **رواه عنه جمعٌ من أصحابه بتسمية راويه: «عُمَر»:**

وقد رواه: **الشافعي** في الأم: (٤/ ٧٥)، وأحمد في المسند: (٢١٨١٣) عن **ابن مهدي**- ومن طريقه العلائي في بُغية الملتمس: (ص١٨٠)- **ومحمد بن الحسن الشيباني** في موطئه: (٧٢٨)، **وعبدالله بن مسلمة القعنبي** في موطئه (مخطوطٌ بخط الجَرهي: (أ/ ٩١))- ومن طريقه الجوهري في مسند الموطأ (٢١٠)، وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات: (٣٦)- وابن أبي خيثمة في التاريخ (السفر الثاني): ٢/ ٩٠٥ (٣٨٤٠)- ومن طريقه ابن عبدالبر في التمهيد (٩/ ١٦٢)- عن **مصعب بن عبدالله**، وأبو طاهر المُخلِّصُ في الفوائد الغرائب المنتقاة من المُخلِّصيَّات لَهُ: ٢/ ٣٣ (٩٥٨)-ومن طريقه ابن عساكر في التاريخ: (٤٦/ ٢٩٠)- عن أحمد بن بجير، عن علي بن نُفيل، قال: حدثنا **خالد بن مخلد القطواني**، والمحاملي في الأمالي (رواية ابن مهدي): (٣٣٦)- ومن طريقه سليم الرازي في عوالي مالك: ١/ ٢٧٨ (١٨١)- عن **أحمد بن إسماعيل المدني**، والطحاوي في شرح معاني الآثار: (٣/ ٢٦٥) عن يونس- ومن طريقه الجوهري في مسند الموطأ (٢١٠)- عن **عبدالله بن وهب**-:

كلهم: (محمد بن إدريس الشافعي[1]، ....

(١) وقع في مطبوعات الأُم للشافعي: «عمرو». انظر: ط.بولاق الأولى١٣٢٢هـ (٤/ ٢)، وط.النجَّار =

وخالد بن مخلد القَطَواني[1]، وعبد الله بن وهب[2]، ومصعب بن عبدالله

=

(٤/ ٧٢)، وطبعة دار الوفاء (٥/ ١٤٨) .

- والذي أستظهره أن في الإسناد تحريفًا تتابعت عليه طبعات الكتاب، وأن الصواب في رواية الشافعي: «عُمر»؛ لثلاثة أمور:

الأول: نصَّ الشافعي على أن الذي في رواية مالك: «عمر»، وخطّأه فيه، وذلك فيما رواه ابن أبي حاتم وابن خزيمة عن المُزني، أنه قال: سمعت الشافعي يقول: (صحَّف مالكٌ في عمر بن عثمان، وإنما هو: عمرو بن عثمان). انظر: آداب الشافعي لابن أبي حاتم (ص١٧٢)، وبيان خطأ من أخطأ على الشافعي للبيهقي: (ص٢٠٢)، ومناقب الشافعي للبيهقي: (١/ ٤٩١).

فيَبعُد معه أن ينص عليه، ثُمَّ يرويه عنه كرواية الجمهور على الصواب، والأئمة على شبه إجماعٍ أن الذي في رواية مالك: «عمر».

الثاني: أن الشافعي روى الحديث قبل روايته لحديث مالك بسطرين تقريبًا، من طريق ابن عيينة عن الزهري به، وفيه: «عمرو»، كبقية رواية أصحاب الزهري، ثُمَّ ساق حديث مالكٍ بعدَهُ، فلعلَّ الطابع ظن أنهما بإسنادٍ واحد فرسمها: «عمرو» كسابقه.

الثالث: أن الظاهر في سياق الشافعي لحديث مالك إنما هو لبيان الإعلال؛ بدليل أنه روى الحديث من طريق ابن عيينة وكرره في الأم في أكثر من أربعة مواضع؛ بخلاف حديث مالك، فقد ساقه مرةً بعد حديث ابن عيينة في كتاب الفرائض. والله أعلم.

(١) وقد فصَّل خالدٌ روايته، فقال فيها: (عن عُمر بن عثمان ولم يقل: عَمرو بن عثمان، قال: هو معروف بالمدينة وداره بها)ا.هـ

(٢) اختلفت المصادر في تسمية الراوي في الإسناد في رواية ابن وهب على ضربين:

الأول: أنه (عمرو): رواه الطحاوي في شرح معاني الآثار: (٣/ ٢٦٥)، وهو المثبتُ في شرحه

=

الزبيري، ومحمد بن الحسن الشيباني، وعبدالرحمن بن مهدي[(١)]، وعبدالله بن

=

للعيني: (١٢/ ٤٢٤).

الثاني: أنه (عُمر): رواه الجوهري من طريق يونس عن ابن وهب، ثُمَّ قال: (ح)، ثُمَّ ساق الحديث من طريق القعنبي؛ كلاهما (ابن وهب، والقعنبي) عن مالك... وفيه: (عمر)، والمعروف في رواية القعنبي: (عمر).

وقد نصَّ ابن عبدالبر على أن الذي في رواية ابن وهب: (عمر)، حيثُ رواه مرةً، عن مالك، عن الزهري، وفيه: (عمر)، ومرةً عن يونس، عن الزهري، وفيه: (عمرو)، قال ابن عبدالبر: (ولقد أحسن ابنُ وهبٍ في هذا الحديث؛ رواه عن يونس ومالكٍ جميعًا، وقال: قال مالك: عمر، وقال يونس: عمرو)ا.هـ من التمهيد: ط.المغرب (٩/ ١٦٢)، وط.مركز هجر (١٣/ ٤٧٢). وهو الصواب، والله أعلم.

(١) الذي في المسند من طريق ابن مهدي: (عُمر)، وهذا هو المثبت في نشرة الرسالة (٢١٨١٣) والمكنز: (٢٢٢٢٨) وعالم الكتب: (٢٢١٥٧)، ورواه من طريق ابن مهدي أيضًا: ابن المظفر البزاز في غرائب مالك: (٦٢)، والعلائي في بغية الملتمس: (ص١٨٠)، وفيه: (عُمَر).

ومما يؤكده ما رواه ابن المظفر البزاز في غرائب مالك: (٦٣) بإسناده، عن يحيى بن معين، أنه قال: قال لي عبد الرحمن بن مهدي: قال لي مالك بن أنس: (تُراني لا أعرف عمر من عمرو؟ هذه دار عمر، وهذه دار عمرو)، فقلت له: فكيف حدثكم؟ قال: كان يقول: عمر ا.هـ، وهذا النصُّ فصلٌ في رواية ابن مهدي.

تنبيه: روى كلام ابن معين الجوهري في مسند الموطأ (٢٠٠)- بنفس إسناد ابن المظفر- وفيه: (قلتُ: فكيف حدثكم معن؟ قال: كان يقول: عمر)ا.هـ.

وقد استظهر محقق أطراف الموطأ للداني (٢/ ١٨) د/ رضا بو شامة، أن ذكر معن عند الجوهري زيادةٌ وخطأ، وأن الصواب في القصة ما ذكر عند ابن المظفر في غرائب مالك.

=

مسلمة القعنبي[(١)]، وأحمد بن إسماعيل المدني السهمي[(٢)]=

=

ومعن هو ابنُ عيسى القزَّاز، من مشاهير أصحاب مالك، ولو لم يكن لابن مهدي رواية عن مالك مباشرة بتسمية راويه: (عُمَر)، كما ورد عند أحمد وابن المظفر والعلائي؛ لكان الاحتمال قائمًا أن ابن مهدي نزل في روايته ورواه عن معن- وهو من أقرانه- على الصواب، فتكون النتيجة في هذا الاختلاف صحة ما ذهب إليه محقق الأطراف. والله أعلم.

وقد ورد في أطراف المسند لابن حجر: (١١١) رَسمُهُ في الإسناد: (عمرو)، وساقه في حديث عمرو بن عثمان عن أسامة، وهو خطأ.

(١) هذا هو المُثبتُ في مخطوطة الموطأ برواية القعنبي والتي بخط الجَرهي (ت٨٢٨هـ) (أ/ ٩١): (عمر)، ومن طريقه الجوهري في مُسند الموطأ: (٢١٠)، وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات: (٣٦)، ومن طريق أبي بكر الشافعي رواه المزي في تهذيب الكمال: ٤٤١٢ (٢٢/ ١٥٤).

ونصَّ عليه ابن عبدالبر فقال: (والثابت عن مالك عمر بن عثمان، كما روى يحيى وتابعه القعنبي)ا.هـ من التمهيد: ط.المغرب (٩/ ١٦٠)، وط.مركز هجر (١٣/ ٤٧١).

وورد في تاريخ دمشق لابن عساكر: (٤٦/ ٢٨٦): أنه (عمرو)، ولعلَّهُ مما تصحَّف .

والصواب في رواية القعنبي: أنه (عمر) لما سبق ذكره.

- وكتاب الفرائض ساقطٌ من نشرة دار الغرب لرواية القعنبي.

* وأما الجرهي فهو: عبد الرحيم بن عبد الكريم بن نصر الله الجرهي المدني، تلمذ على الشهاب النويري والزين العراقي والفيروزابادي، وتلمذ عليه التقي بن فهد وأبناؤه، وكان يُذكر بالعبادة والصلاح، توفي عام (٨٢٨هـ). انظر: التحفة اللطيفة للسخاوي: ٤/ ٣٣٧ (٢٤١٩).

(٢) اختلفت المصادر في تسمية الراوي في الإسناد في رواية السهمي على ضربين:

الأول: أنه (عُمر)، كما رواه عبد الواحد بن مهدي عن المحاملي في الأمالي: (٣٣٦)، ورواه من =

رووه عن مالك، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمر بن عثمان، عن أسامة بن زيد، به، مرفوعًا.

وهو الصواب في المروي عن مالك، ورواه عنه أصحابه المتقدم ذكرهم على الوجه، والموافق لتنصيص الأئمة على أن مالكًا رواه على هذا النحو، وأنه خالف فيه بقيَّةَ أصحابِ الزُّهري.

=

طريق ابن مهدي جمعٌ وهم:

١ . سليم الرازي (ت٤٤٧هـ)، في عوالي مالك: ١/ ٢٧٨ (٣٠٨).

٢ . عبد الخالق بن أسد الحنفي (ت٥٦٤هـ)، في معجمه: (١٨١).

٣.شُهدة الدينورية (ت٥٧٤هـ)، في مشيختها: (٢٣)- **تنبيه**: وقع في المطبوع: (عمرو)، وأشار المحقق إلى أنه المثبت في المخطوط، وأن بدر الدين ابن جماعة رواه من طريق شُهدة من كتابها بخطِّها وفيه: (عُمر). انظر مشيخة قاضي القضاة (١/ ١٨١).

٤ . الذهبي (ت٧٤٨هـ)، في سير أعلام النبلاء: (٤/ ٤٠٠)؛ رواه من طريق شُهدة الدينورية.

٥.العلائي (ت٧٦١هـ)، في بُغية الملتمس في سباعيات حديث الإمام مالك بن أنس: (ص١٨٠)

٦.ابن طولون (ت٩٥٣هـ)، في الأحاديث المئة: (٨٧) .

الثاني: أنه (عَمرو)، فيما رواه الخطيب البغدادي في عوالي مالك: ١/ ٣١٨ (٣٤١)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٦/ ٢٩٠)، وابن النجار في ذيله على تاريخ بغداد: (٢/ ١٥٧)؛ ثلاثتهم من طريق ابن مهدي بتسميته: (عمرو).

والأقرب للصواب في رواية السهمي هو الأول، حيثُ اتفقت مطبوعة الأمالي وعدد من المصادر التي روت الحديث من طريق ابن مهدي، على تسميته: (عُمر)، والله أعلم.

• **وقد تابع مالكًا عليه: أبو أويس المدني**[1]:

قال يحيى بن محمد بن يحيى الذُهلي: قيل (لأبي أويس)[2]: يقولون: عَمرو بن عثمان؟ قال: «لا، هو عُمر بن عثمان، نحنُ أعلم؛ هذه داره»، وذكر هذا عقب حديث: «لا يرث المسلم الكافر»ا.هـ

ولم أقف على حديثه مسندًا، وقد أعلَّه علي بن المديني والبزَّار، ونصّوا على أن سماع أبي أويس ومالك واحدٌ عن الزُهري[3].

---

(١) هو عبدالله بن عبدالله بن أويس، أبو أويس المدني الأصبحي، والد إسماعيل بن أبي أويس، وصهر الإمام مالك على أخته.

قال أحمد: (ليس به بأس)، أو قال: (ثقة)، وقال: (صالح)، وقال ابن معين: (ضعيف الحديث)، وقال الفلَّاس: (فيه ضعف، وهو عندهم من أهل الصدق)، وقال أبو داود: (صالح الحديث)، وقال يعقوب بن شيبة: (صدوق، وصالح الحديث، وإلى الضعف ما هو)، وقال النسائي: (أبو أويس ضعيف، وإسماعيل ابنه أضعف منه)، وقال: (ليس بالقوي)، روى له مسلمٌ والأربعة.

انظر: سؤالات أبي داود: (٢٠٣)، والسنن الكبرى للنسائي: (٧٠٤٤)، والضعفاء والمتروكين للنسائي: (٦٧٤)، وتاريخ مدينة السلام: (١١/ ١٧٣).

(٢) روى القصة ابن عساكر في تاريخ دمشق: (٤٦/ ٢٩٠)، والمزي في تهذيب الكمال (٢٢/ ١٥٥).

وقد ورد في المصدرين تسميته: (ابن أبي أويس!)، والصواب ما أُثبت، فهو الذي وافق مالكًا، ونصَّ علي بن المديني والبزّار على متابعته لمالك، وورد تصريح الأئمة بأن سماعه من الزهري كسماع مالك، بخلاف ابن أبي أويس فقد نقل عنه أبو حاتم الرازي إعلاله لحديث خاله الإمام مالك، وقد تقدم.

(٣) قال أحمد بن حنبل: (زعموا أن سماع أبي أويس، وسماع مالك، كان شيئًا واحدًا)ا.هـ من =

كلام الأئمة عن خطأ مالك في إسناد هذا الحديث:

نصَّ جمعٌ غفيرٌ من الأئمة النُقَّاد على خطأ مالك في تسمية راويه، وبعضهم من أقرانه وأصحابه؛ إلا أنه ثبت على قوله وقال: «هذه دارُهُ»، ولم يرجع عنه[1]، وفيما

=

سؤالات أبي داود للإمام أحمد: (٢٠٣)، ونقل البرقاني عن الدارقطني أنه قال: (سماعه مع مالك عن الزهري، قلت: كيف حديثه عن الزهري؟ قال: في بعضها شيء)ا.هـ من تأريخ مدينة السلام: (١١/ ١٧٣)، وممن نصَّ عليه علي بن المديني والبزَّار، وسيأتي كلامهما في سياق إعلالهما لرواية مالك، وتنصيصهما على كون سماعهما من الزهري واحدًا، لا يراد منه أن الخطأ من ابن شهاب، بل الصواب- والله أعلم- أن أبا أويس تابع مالكًا على الوهم في إسناده.

(١) وأبعد أبو العبَّاس الداني (ت٥٣٢هـ) فنسب إلى مالكٍ الرجوع إلى الصواب في تسمية راويه وموافقته للجمهور، فقال: (ثُمَّ رجع بأخرةٍ فقال: (عَمرو)؛ تابع الجماعة، هكذا ثبت في الموطأ في رواية يحيى بن يحيى صاحبنا، وابن القاسم، وسماعهما متأخر)ا.هـ من الإيماء: (٢/ ١٩).

إذ لم يُنقل رجوع مالكٍ في تسمية راويه عنه، وهو متنافٍ مع تصريح من عاصره من الأئمة المُؤكد على أن الذي في روايته: (عُمر)، منهم الشافعي وابن مهدي وغيرهما، ولو ثبت رجوعُه لنُقل، لتوافُر الهمم عادةً في مثل هذه المسألة.

والذي يظهر من كلام الداني أنه استظهارٌ من روايتي ابن القاسم ويحيى، بكونهما متأخرين في الأخذ.

وتتابُع الأئمةِ على بيان خطأ مالكٍ مع عدم نقلهم رجوعه يدل على نفيه.

والأقرب أنه خطأٌ من ابن القاسم ويحيى، بدليل تصريح الأئمة- كابن أبي عاصم والترمذي والنسائي والدارقطني والجوهري وابن عبدالبر وغيرهم- بأن الصحيح في رواية مالك: (عُمر).

قُلت: ورواية الليثي على هذا النحو هي من فوات كتاب (التتبع لأوهام يحيى بن يحيى الليثي في
=

يلي عرضٌ لأقوالهم:

١. يحيى بن سعيد القطَّان (ت١٩٨هـ):

قال ابن أبي خيثمة: «وكان في كتاب علي بن المديني: سمعت يحيى بن سعيد يقول: قال مالك في حديث: «لا يرث الكافر المسلم»-: «ابن شهاب عن علي بن حسين، عن عمر بن عثمان»، وقال يحيى: فقلت له: عمرو بن عثمان؟ فأبى أن يرجع، وقال: كان لعثمان ابنٌ يقال له: عمر، وهذه داره»[(١)].

٢. سفيان بن عيينة (ت١٩٨هـ):

قال ابن عبدالبر: «وقال علي بن المديني، عن سفيان بن عيينة: إنه قيل له: إن مالكًا يقول في حديث: «**لا يرث المسلم الكافر**»-: «عمر بن عثمان»، فقال سفيان: لقد سمعته من الزهري كذا وكذا مرة، وتفقدته منه، فما قال إلا: عمرو بن عثمان»[(٢)].

٣. محمد بن إدريس الشافعي (ت٢٠٤هـ):

قال المُزني: «سمعتُ الشافعي يقول: صحَّف مالكٌ في «عمر بن عثمان»، وإنما

=

روايته للموطأ) الصادر بأَخَرةٍ، والذي كتبه وحرّره الشيخ الفاضل/ عبدالسلام الشويعر جزاه الله خيرًا، وهو من الأبحاث الجادّة المتميزة التي يعز نظيرها في وقتنا.

(١) التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (السفر الثالث): ٢/ ٣٤٦ (٣٢٩٠)، وابن عساكر في تاريخ دمشق: (٤٦/ ٢٩١).

(٢) التمهيد: (٩/ ١٦٠).

هو: «عمرو بن عثمان»».

قال ابن أبي حاتم: «فذكرتُ ذلك لأبي فقال: صدق الشافعي، وهو كما قال»[(١)].

٤. إسماعيل ابن أبي أويس (ت٢٢٦هـ):

قال: «أخطأ مالك بن أنس في اسم «عمرو بن عثمان»، فقال: «عمر بن عثمان»، وإنما هو: «عمرو بن عثمان»، وأشار بيده إلى دار، فقال: «هذه دار عمر بن عثمان الذي روى عنه علي بن حسين»»[(٢)].

٥. علي بن المديني (ت٢٣٤هـ):

قال: «حديث أسامة عن النبي ﷺ: «لا يرث المسلم الكافر»، قد رواه الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة، فرواه عن الزهري: ابن عيينة، ومالك، وهشيم، وابن الهاد، ويونس بن يزيد، ومعمر، وخالفهم مالكٌ فقال: «عن عُمر بن عثمان»، وسماع مالك وأبي أويس واحدٌ، لا يحتج بهما على هؤلاء، والذين

---

(١) رواه عن المُزني ابن أبي حاتم في آداب الشافعي: (ص١٧٢)، ورواه عنه بمثله ابن خزيمة، كما عند البيهقي في بيان خطأ من أخطأ على الشافعي: (ص٢٠٢)، ومناقب الشافعي: (١/ ٤٩١).

(٢) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل: (٦/ ٢٤٨) عن أبيه قال: سمعت إسماعيل بن أبي أويس يقول... وساقه.

قلت: وإسماعيل هو ابنُ أخت الإمام مالكٍ وصهره على ابنته. انظر: التعديل والتجريح لأبي الوليد الباجي (١/ ٣٧٠)

قالوا: «عن عمرو بن عثمان» أثبت، مع أن مالكًا كان ثبتًا، وكان يقول: «هذه دار عمر بن عثمان»»[(١)].

٦. البخاري (ت٢٥٦هـ):

قال: «وقال مالكٌ: «عُمر»، وهو وهمٌ»[(٢)].

٧. مسلم (ت٢٦١هـ):

نقل أبو العبَّاس الداني عن مسلم أنه قال: «كانا جميعًا ولدَ عثمان، عُمر وعمرو، غيرَ أن هذا الحديث عن عمرو، وليس عُمر»[(٣)].

وقال ابن الصلاح: «وذكر مسلم - صاحب الصحيح - في كتاب «التمييز» أن كل من رواه من أصحاب الزهري قال فيه: «عمرو بن عثمان»؛ يعني: بفتح العين. وذكر أن مالكًا كان يشير بيده إلى دار عمر بن عثمان، كأنه علم أنهم يخالفونه، وعمرو وعمر جميعًا ولد عثمان، غير أن هذا الحديث إنما هو عن عمرو - بفتح العين - وحكم مسلم وغيره على مالك بالوهم فيه، والله أعلم»[(٤)].

---

(١) تاريخ دمشق لابن عساكر: (٤٦/ ٢٩٢)، وقد تصحّف في المطبوع: (عيينة) إلى: (عنبسة).

(٢) التاريخ الكبير للبخاري: (٦/ ٣٥٤).

(٣) الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ لأبي العبَّاس الداني: (٢/ ١٩).

(٤) علوم الحديث لابن الصلاح: (ص٨٢)، وعنهُ السخاوي في فتح المغيث: (٢/ ١٥)، وليس في مطبوعة التمييز.

٨. أبو زرعة الرازي (ت٢٦٤هـ):

قال ابن أبي حاتم: «سئل أبو زرعة عن حديث مالك، عن الزهري... الحديث؟

قال أبو زرعة: الرواة يقولون: عمرو، ومالكٌ يقول: عُمر بن عثمان»[١].

٩. أبو حاتم الرازي (ت٢٧٧هـ):

تقدمت موافقته للشافعي.

١٠. الترمذي (ت٢٧٩هـ):

قال: «وحديثُ مالكٍ وهم، وهم فيه مالك... وعمرو بن عثمان بن عفان هو مشهور من ولد عثمان، ولا يعرف عمر بن عثمان»[٢].

١١. ابن أبي خيثمة أحمد بن زهير بن حرب (ت٢٧٩هـ):

قال: «خالف مالك بن أنس الناس في هذا؛ قال: عن عُمر بن عثمان»[٣].

١٢. أبو بكر البزَّار (ت٢٩٢هـ):

قال: «وهذا الحديث رواه ابن عيينة ومعمر وجماعة، عن الزُهري، عن علي بن

(١) علل الحديث: (١٦٣٥)، وعقَّب عليه ابن أبي حاتم بقوله: (أما الرواة الذين قالوا: عمرو بن عثمان، فسفيان بن عيينة، ويونس بن يزيد، عن الزهري)ا.هـ

(٢) الجامع الكبير: (٢١٠٧).

(٣) التاريخ الكبير له (السفر الثاني): ٢/ ٩٠٦ (٣٨٤٣).

حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة، فاتفقوا على اسم عمرو بن عثمان؛ إلا مالك بن أنس، فرواه عن الزهري، عن علي بن حسين، عن عمر بن عثمان، عن أسامة، فيرون أنه غَلِطَ في ذلك، على أنه- يعني: مالكًا- قد وقف فقال: «هذه دار عَمرو، وهذا دار عُمر»، فأومأ إليهما، فأما في الرواية فلا نعلم أحدًا تابعه على روايته؛ إلا أن يكون أبو أويس، فإن سماعه من الزهري شبيهٌ بسماع مالك»[1].

١٣. النسائي (ت٣٠٣هـ):

فقال: «والصواب من حديث مالك: عمر بن عثمان، ولا نعلمُ أن أحدًا من أصحاب الزُّهري تابعه على ذلك، وقد قيل له فثبت عليه، وقال: هذه داره»ا.هـ[2].

وساق الحديث من طريق خمسةٍ من أصحاب الزُّهري؛ كلهم رووه عنه بتسمية راويه «عَمرًا».

١٤. ابن الحذَّاء (ت٤١٦هـ)- شيخ ابن عبدالبر-:

قال في ترجمة عمرو بن عثمان: «اختلف فيه عن مالك، فالصحيح عنه: «عمر بن عثمان»، وأكثر الناس يقولون: «عمرو»، وهو الصحيح، وهو أشهرُ في الرواية، وأما «عمر بن عثمان» فقليلٌ ما روي عنه الحديث»[3].

(١) البحر الزخَّار: (٢٥٨١).

(٢) السنن الكبرى (٦٥٤٩).

(٣) التعريف بمن ذُكِرَ في الموطأ من النساء والرجال لابن الحذَّاء: ٣/ ٤٦٤ (٤٣٤).

١٥. ابن عبد البر (ت٤٦٣هـ):

قال: «فأصحاب ابن شهاب، غير مالك، يقولون في هذا الحديث: عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد، ومالك يقول فيه: عن ابن شهاب، عن علي بن حسين، عن عمر بن عثمان، عن أسامة، وقد وقَفَه الشافعي ويحيى بن سعيد القطان على ذلك فقال: «هو عُمر»، وأبى أن يرجع، وقال: «قد كان لعثمان ابنٌ يُقالُ لَهُ: عُمر وهذه داره».

ومالكٌ لا يكاد يقاس به غيره حفظًا وإتقانًا، لكن الغلط لا يسلم منه أحد، وأهل الحديث يأبون أن يكون في هذا الإسناد إلا «عمرو» بالواو.

وقال علي بن المديني، عن سفيان بن عيينة: إنه قيل له: إن مالكًا يقول في حديث: «لا يرث المسلم الكافر»-: «عمر بن عثمان»، فقال سفيان: لقد سمعته من الزهري كذا وكذا مرة، وتفقدته منه، فما قال إلا: «عمرو بن عثمان»».

قال ابن عبد البر: «وممن تابع ابنَ عيينة على قوله: «عمرو بن عثمان»-: معمر، وابن جريج، وعقيل، ويونس بن يزيد، وشعيب بن أبي حمزة، والأوزاعي، والجماعة أولى أن يسلم لها»[(١)].

وقال: «هكذا يقول مالك: «عُمر»، وسائر رواة ابن شهاب يقولون: «عَمرو بن عثمان»»[(٢)].

---

(١) التمهيد: ط.المغرب (٩/ ١٦٠)، وط.دار هجر (١٣/ ٤٧١).

(٢) التقصّي لما في الموطأ من حديث النبي ﷺ لابن عبدالبر: (ص١٥٦) ط. الوعي الإسلامي، =

١٦ . أبو العبَّاس الداني (ت٥٣٢هـ):

قال: «كان مالكٌ يقول في إسناد هذا الحديث: «عُمر بن عثمان»، وهو المحفوظ عنهُ، وقال سائرُ رواةِ الزُّهري: «عمرو» مخفَّفًا، وروجع مالكٌ فيه فقال: «نحنُ أعلمُ بِهِ وهذِهِ دارُهُ»ا.هـ[١].



=

والمطبوع سلفًا باسم (تجريد الموطأ).

(١) الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ: (٢/ ١٨).

الوجه الثاني (عن مالك)

*** رواه عنهُ جمعٌ من أصحابه بتسمية راويه: «عَمْرًا»، بمثل رواية الأكثر من أصحاب الزُّهري.**

وقد رواه: عبدالله بن المبارك في مُسنده: (١٦٣)- ومن طريقه النسائي في السنن الكبرى (٦٥٤٧)، وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات: (٣٩)- **وأبو مصعب الزهري** في موطئه: (٣٠٦١)-ومن طريقه العلائي في بُغية الملتمس: (ص١٨١)- والنسائي في السنن الكبرى: (٦٥٤٨)؛ عن أحمد بن سليمان الرهاوي، عن **زيد بن الحُباب**، ح، وفي: (٦٥٤٩) عن أحمد بن سليمان الرهاوي، عن **معاوية بن هشام، ويحيى بن يحيى الليثي** في موطئه: (٢/ ١٥٩)، والبخاري في التاريخ الكبير: (٦/ ٣٥٣)- مُعلّقًا- عن **إبراهيم بن طهمان**، والنسائي في الكبرى: (٦٥٤٦) عن محمد بن سلمة المصري، عن **عبدالرحمن بن القاسم**؛ وهو في موطئه المطبوع بتلخيص أبي الحسن القابسي: (٦٥)=

كلهم: (عبدالله بن المبارك، وأبو مصعب الزهري، وزيد بن الحباب، ومعاوية بن هشام، ويحيى بن يحيى الليثي[1]، وإبراهيم بن طهمان، وعبد الرحمن بن

(١) اختلفت المصادر في تسمية الراوي في رواية الليثي على ضربين:

الأول: أنه (عَمرو): نصَّ عليه الجوهري وأبو عمر القرطبي المعروف بـ(ابن الحبَاب) مُصنف مسند مالك وأبو علي الجيَّاني.

=

القاسم[1]) =

=

قال الجيَّاني: (والمعروف في رواية يحيى بن يحيى صاحبنا: عمرو... وكذلك نقله أحمد بن خالد في مسنده، وكفى بنقله)ا.هـ من أطراف الموطأ للداني: (٢/ ٢١)، وهو المُثبتُ في مخطوطة الموطأ (أ/ ٧٧ -١٣٠ برواية يحيى المنسوخة عام (٦٦٧هـ) عن فرعٍ لأصل القاضي عياض، والمحفوظة في مكتبة علّال الفاسي، وكذا في طبعة الموطأ بتحقيق د.محمد مصطفى الأعظمي: ١٨٩١ (٣/ ٧٤١)، وط.المجلس العلمي الأعلى بالدار البيضاء بالمغرب (١/ ٥٤١).

الثاني: أنه (عُمر): نصَّ عليه ابن عبدالبر فقال: (والثابت عن مالك: عمر بن عثمان، كما روى يحيى وتابعه القعنبي)ا.هـ من التمهيد: ط. المغرب (٩/ ١٦٠)، وط.مركز هَجَر (١٣/ ٤٧١)، وهو المُثبتُ في الموطأ ط.البابي الحلبي: (٢/ ١٥٩)، وط. دار الغرب (١٤٧٥).

والأولُ أولى بالصواب، وقد تعقَّب أبو العبَّاس الداني (٢/ ٢١) ابنَ عبدالبر فيه ووهَّمهُ. والله أعلم.

(١) اختلفت المصادر في تسمية الراوي في رواية ابن القاسم عن مالك على ضربين:

الأول: أنه (عمرو): نصَّ عليه الجوهري وابن عبدالبر والداني، وهو المُثبت في مطبوعتي تلخيص القابسي لموطأ ابن القاسم.

قال الجوهري: (وفي رواية ابن القاسم، ويحيى بن يحيى الأندلسي: عمرو بن عثمان)ا.هـ من مسند الموطأ: (٢٠٠).

وقال ابن عبدالبر: (والثابت عن مالك: عمر بن عثمان، كما روى يحيى، وتابعه القعنبي وأكثر الرواة، وقال ابن القاسم فيه: عن عمرو بن عثمان)ا.هـ من التمهيد: ط.المغرب (٩/ ١٦٠)، وط.مركز هجر (١٣/ ٤٧١)، وانظر: الإيماء إلى أطراف أحاديث الموطأ لأبي العبَّاس الداني: (٢/ ١٩).

وهو المُثْبَتُ في مطبوعة تلخيص أبي الحسن القابسي لموطأ ابن القاسم: (٦٥) ط.دار الشروق =

رووه عن: مالك، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن **عمرو بن عثمان**، عن أسامة بن زيدٍ، به، مرفوعًا[1].

=

وط. العلمية، وكذا في نسخة المكتبة الخالدية من الكبرى للنسائي: (عمرو).

الثاني: **أنه (عمر)**: نصَّ عليه المِزِّيُّ، حيثُ قال في التُّحفة: (وفي حديث ابن القاسم وحده: عن عمر بن عثمان، وفي حديث الباقين: عن عمرو بن عثمان)ا.هـ من ط. الدار السلفية: ١/ ٥٥ (١١٣)، وط.دار الغرب: ١/ ١٧٥ (١١٣)، وكذا جاء في نسخة (مراد ملا) من السنن الكبرى.

ولعلَّ الصواب في حديث ابن القاسم هو الأول.

(١) وقد خالفهم في متنه: عمرو بن مرزوق، حيثُ رواه ابن عبدالبر في التمهيد: (٩/ ١٧٢) عن خلف بن قاسم، عن أحمد بن عبيد الله، عن محمد بن بكر بن زياد بن العلاء المهراني، قال: حدثنا عمرو بن مرزوق، أخبرنا مالك، عن الزهري، عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد، أن النبي ﷺ قال: (**لا يتوارث أهل ملتين**)ا.هـ، وهي روايةٌ شاذةٌ، تفرَّد بمتنها ابن مرزوقٍ عن مالك، ولا يتابع عليه، وبقية أصحاب مالك على خلافه، وإعراضُ الأئمة عنها وعدم اعتنائهم بها دالٌّ على الإعلال، قال ابن عبدالبر: (لا يصح ذلك عن مالك).

وأما عمرو بنُ مرزوقٍ فهو الباهلي: وثَّقَهُ أحمد وأبو حاتم وابن سعد وابن حبان، وقال أحمد: (ثقةٌ مأمون، فتشنا عما قيل فيه، فلم نجد له أصلًا)، وقال علي بن المديني: (اتركوا حديث الفهدين والعمرين... وذكر منهم عمرو بن مرزوق)، وعقَّب على قول ابن المديني الإمامُ أحمد فقال: (عمرو بن مرزوق، رجل صالح، لا أدري ما يقول علي)، ونقل القواريري عن القطَّان أنه لا يرضاه في الحديث، وقال ابن حبان: (ربما أخطأ)، وقال الدارقطني: (صدوقٌ كثيرُ الوهم)، روى له البخاري حديثين: أحدهما مقرونًا بغيره، والآخر أورد له متابعًا.

انظر: الطبقات الكبرى: (٩/ ٣٠٦)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (٦/ ٢٦٤)، والثقات لابن

=

وقد رواه أصحاب هذا الوجه عن مالك بتسميته: «عَمْرًا» موافقًا للطريق المعروف الذي رواه جمهور أصحاب الزهري.

والصواب في رواية مالكٍ: أنهُ «عُمر بن عثمان»، وليس «عَمْرًا»، وقد أخطأ أصحاب هذا الوجه بروايته عن مالكٍ على هذا النحو؛ فقد رواه الأكابر من أصحابه عنه على الصواب بتسمية راويه «عمر» - كما تقدم ذكرهم في الوجه الأول- وهو المشهور في الرواية عن مالك.

• **والأئمة على شبه اتفاقٍ على أن صحيح المروي عن مالك: «عُمر»، وممن نصَّ عليه:**

١/ **الترمذي**، فقال في السنن: «وقد رواه بعضهم عن مالك فقال: «عن عمرو بن عثمان»، وأكثر أصحاب مالك قالوا: عن مالك، عن عمر بن عثمان».

٢/ **والنسائي، فقال** عقبه: «والصواب من حديث مالك: عُمر بن عثمان».

٣/ و**الدارقطني، فقال**: «الصواب عن مالك: عُمر، هكذا»[١]، وقال في أحاديث

=

حبان: (٨/ ٤٨٤)، والضعفاء للعقيلي: (٤/ ٣٤٢)، وسؤالات الحاكم للدارقطني: (٤٢٣)، وهُدى الساري لابن حجر: (ص٤٣٢).

(١) ولم أقف على قول الدارقطني في المطبوع من مُصنفاته، وقد ورد في هامش إحدى نسخ الموطأ على النحو الآتي: (الدارقطني: حدثنا أبو بكر النيسابوري، حدثنا يوسف بن سعيد بن مسلم، حدثنا إسحاق بن عيسى الطباع، حدثنا مالك: أنا أعرف به، كان عمر بن عثمان، ... وقد أخطأ من سماه عمرا. قال

=

الموطأ: «علي بن الحسين واحدٌ، عن عمر بن عثمان عن أسامة: «**لا يرث المسلم الكافر**»»[1].

٤/ و**ابن عبدالبر**، فقال: «والثابت عن مالك: عمر بن عثمان».

وغيرهم[2].

* **وقد روجع مالكٌ فيه فأبى أن يرجع، وممن راجعه:**

١/ **يحيى بن سعيد القطَّان (ت١٩٨هـ)**، فقال: «قلت لمالك: إنما هو عمرو بن عثمان، فأبى أن يرجع، وقال: قد كان لعثمان ابن يقال له: عمر، هذه داره»[3].

٢/ **وعبدالرحمن بن مهدي (ت١٩٨هـ)**، راجع مالكًا فيه فقال لَهُ مالك: «تُراني لا أعرفُ عُمر من عمرو؟ هذه دار عُمر وهذه دار عَمرو»[4].

٣/ **الشافعي (ت٢٠٤هـ)**: حكاه عنه ابن عبدالبر[5].

=

الدارقطني: الصواب عن مالك: عُمر، هكذا)ا.هـ نقله محقق الموطأ د. محمد مصطفى الأعظمي من هامش مخطوطة الموطأ المحفوظة في الخزانة العامة للرباط، وعبَّر عنها بالأصل (٣/ ٧٤١).

(١) أحاديث الموطأ وذكر اتفاق الرواة عن مالك للدارقطني (ص٢١).

(٢) التمهيد: ط.المغرب (٩/ ١٦٠)، وط.دار هجر (١٣/ ٤٧١).

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (٦/ ٢٤٨).

(٤) التمهيد: ط.المغرب (٩/ ١٦٠)، وط.دار هجر (١٣/ ٤٧١).

(٥) المرجع السابق.

ونُقل عن مالكٍ أنه قال: «أنا أعرفه كان عمر بن عثمان جاري، وقد أخطأ من سماه عَمرًا»[1].

(١) رواه الدارقطني بإسناده إلى إسحاق بن عيسى الطبَّاع (ت٢١٥هـ)؛ كما ورد في هامش مخطوطة الموطأ التى أشار إليها د.الأعظمي آنفًا، وساقه في ترجمة (عمر بن عثمان) مُغلطاي في الإكمال: (١٠/ ٩٩) نقلًا عن كتاب أحاديث الموطأ للدارقطني، ولم أقف عليه في المطبوع.

الوجه الثالث (عن مالك)

*** رواه يحيى بن بكير على الشكّ:**

حيثُ رواه في موطئه: نسخة جامعة إصطنبول (أ/ ٢١٦) ونسخة السليمانية (أ/ ٩٤)-وأشار إلى روايته علاء الدين مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال (١٠/ ٩٩)- بلفظ:

حدثني مالك، عن ابن شهاب، عن علي بن الحسين، عن **عَمرو أو عُمر بن عثمان بن عفان**- شكّ ابنُ بُكير- عن أسامة بن زيد، أن رسول الله ﷺ قال: «**لا يرث المسلم الكافر**».

- وقد ورد التنصيص على أن الشك فيه من راويه؛ وهو يحيى بن بكير.

وبتمام هذا الوجه ينتهي سَوْق الاختلاف فيه على مالك بن أنس، وقد تبين: أن الصواب في حديثه هو بتسمية راويه: «**عُمر**».

وهو المشهور في روايته، وأن من رواه عنه بتسمية راويه: «عَمرًا»- موافقًا لرواية أصحاب الزهري- فقد خالف فيه صواب المروي عن مالكٍ من خلال صحيح واقع الرواية.

الوجه الثالث (عن الزهري)

*** رواه عنه عبدالله بن عيسى[1]، لم يذكر «عُمر» ولا «عَمرو» في إسناده:**

وقد رواه: الدارمي في مسنده: (٣٠٤٣) عن محمد بن يوسف، والنسائي في الكبرى: (٦٥٤٥) عن أحمد بن حرب، عن قاسم بن يزيد، وابن الأعرابي في معجمه: (١٣٨٣) عن ابن عفَّان، عن معاوية بن هشام، وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات: ١/ ٩٠ (٤٠)، والطبراني في الأوسط: (٥٠١٣)؛ كلاهما روياه عن محمد بن النضر الأزدي، عن معاوية بن عمرو، عن زائدة؛ أربعتهم (محمد بن يوسف، وقاسم بن يزيد، ومعاوية بن هشام، وزائدة) رووه عن **سفيان الثوري**، والنسائي في الكبرى: (٦٥٤٤) عن محمد بن بشَّار، عن محمد بن جعفر، وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات: ١/ ٩٠ (٤١) عن عبدالله بن محمد بن ياسين، عن نصر بن

---

(١) عبدالله بن عيسى بن عبدالرحمن بن أبي ليلى: وثَّقَهُ أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وابن حبان والعجلي، وقال علي بن المديني: (هو عندي منكر)، وقال أبوحاتم: (صالح)، وقال النسائي: (ثقةٌ ثبت)، وقال الحاكم: (من أوثق آل أبي ليلى)، روى له الستة.

انظر: سؤالات أبي داود للإمام أحمد: (٣٥٧)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (٥/ ١٢٦)، والثقات لابن حبان: (٧/ ٣٢)، وتاريخ الدارمي: (٥٦٥)، ومعرفة الثقات للعجلي: ٢/ ٥٠ (٩٤٥)، وسؤالات السجزي للحاكم: (١١٤)، وتهذيب الكمال: (٢/ ٤٠١)، والمغني في الضعفاء للذهبي: ١/ ٣٥٠ (٣٢٩٣).

علي عن أبيه؛ كلاهما (محمد بن جعفر، وعلي بن نصر الجهضمي)روياه عن **شعبة بن الحجاج**=

كلاهما: (سفيان الثوري، وشُعبة بن الحجَّاج)=

روياه عن عبدالله بن عيسى، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن أسامة بن زيد، به، مرفوعًا.

وقد خالف فيها ابنُ عيسى بقيّةَ أصحاب الزهريِّ الكبار، حيثُ قصّر في إسناده ولم يذكر «عمرو بن عثمان» فيه.

*بيان تصرف النسائي في سياقه لهذه الرواية:

ممن روى حديث عبدالله بن عيسى: الإمام النسائي في سننه الكبرى، وأعلّه بطريق الإلماح، حيثُ أورد روايته في أول الباب- قبل رواية مالكٍ، وبقية أصحاب الزهري الكبار؛ بذكرهم الواسطة في إسناده- وساق حديثه من طريق إمامين جليلين عنه، وهما (شُعبة، وسفيان الثوري) ليبين من خلال هذا التصرف ما يلي:

١ . أن الحديث بهذه السياقة حديثُهُ؛وأن الحمل فيه عليه، لا على من دونه[١].

(١) ويدلنا هذا التصرف على خطأ ورود إسناد حديث عبدالله بن عيسى بذكر (عمرو) فيه كرواية الجماعة: كما جاء هذا في مطبوعة إتحاف المهرة: (١٧٧) حيثُ سيق إسناد الدارمي بجعل رواية ابن عيسى كرواية معمر وابن عيينة ولم يعقِّب عليه المحقق.

=

٢. أنه قدّم ذكرها قبل وجهي الاختلاف على الزهري- وهما حديثُ مالكٍ وحديث البقية من أصحاب الزهري- لبيان شذوذها، وأن بقية أصحاب الزهري لم يختلفوا في إسناده على هذا النحو.



=

والمثبت في مخطوط مسند الدارمي: نسخة مراد ملا (أ/ ٢٣٨) ، وكذا في نشراته: ط.السيد عبدالله هاشم يماني: ٢/ ٢٦٨ (٣٠٠٤)، وط.دار المغني: (٣٠٤٣)، وط. البشائر (٣٢٥٩)، وط.التأصيل: (٣٠٢٩) بحذف الواسطة في إسناده وهو الصواب.

قال أبو بكر الشافعي: (ولم يذكر في الإسناد عمرو بن عثمان)ا.هـ من الغيلانيات له: (٤٠).

وقال ابن عساكر: (ورواه عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن الزهري فأسقط منه ذكر عمرو بن عثمان)ا.هـ من تاريخ دمشق: (٤٦/ ٢٨٧).

الوجه الرابع (عن الزهري)

* رواه هُشيم بن بشير بلفظ: «**لا يتوارث أهل ملتين شتى**»، وخالف متنه حديث الجماعة:

وقد اختلف في حديث هُشيم على وجهين:

الوجه الأول: رواه مسعود بن جويرية، عن هشيم، عن الزهري، عن علي بن حسين وأبان بن عثمان، عن أسامة بن زيد، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا يتوارث أهل ملتين شتى**».

وقد رواه النسائي في السنن الكبرى (٦٥٥٥)، وقال فيه عَقِبَ ذكر أبان: «كذا قال»، ونقل عنه المزي في التحفة أنه قال: «هذا خطأ».

والوجه الثاني: رواه بقية أصحاب هُشيم دون ذكر أبانٍ في إسناده، بلفظ: «لايتوارث أهل ملتين».

وقد روى حديثهم: الترمذي[(١)] في جامعه: (٢١٠٧)، والنسائي في الكبرى:

---

(١) وقد رواه الترمذي وساقه مع إسناد حديث ابن عيينة بلفظ: (لا يرث المسلم الكافر).

قال المزي: (كذا رواه الترمذي عن عليّ بن حُجْر، عن هُشيم، بلفظ سفيان بن عُيينة - حمل حديث أحدهما على حديث الآخر - والمحفوظ عن عليّ بن حُجُر لفظُ النسائي عنه كما تقدّم التنبيه عليه)ا.هـ من تحفة الأشراف: (١١٣).

(٦٥٥٦)؛ كلاهما عن **علي بن حُجْر، وأحمد بن حنبل** في العلل- رواية ابنه عبد الله-: (٢٢٠٢)، **وسعيد بن منصور** في سننه: (١٣٦)، والطحَاوي في شرح معاني الآثار: (٣/ ٢٦٦) عن ربيع المؤذن، عن **أسد بن موسى**، والطبراني في المعجم الكبير: ١/ ١٦٣ (٣٩١) عن أبي حصين القاضي، عن **يحيى الحماني**، وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات: ١/ ٨٨ (٣٨)، وابن عبدالبر في التمهيد: (٩/ ١٧١) عن عبد الوارث بن سفيان، عن قاسم بن أصبغ؛ كلاهما (أبو بكر الشافعي، وقاسم بن أصبغ) روياه عن محمد بن إسماعيل الترمذي، عن **الحسن بن سوَّار**، ح، وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات: ١/ ٨٨ (٣٨) عن أبي قبيصة بن القعقاع، عن **إبراهيم بن عبدالله**=

كلهم: (علي بن حُجُر، وسعيد بن منصور، وأسد بن موسى، ويحيى الحماني، وأحمد بن حنبل، والحسن بن سوَّار، وإبراهيم بن عبدالله)=

رووه عن: هُشيم بن بشير، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيدٍ، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا يتوارث أهل ملتين**».

وهو حديثٌ منكرٌ، تفرَّد به هُشيمُ بن بَشير، وخالف فيه بقية أصحاب الزهري في متنه ولم يتابع عليه، وهو مشهورٌ بالتدليس[1]، ولم يُصرِّح فيه بالسماع، ودلَّسه عن

(١) قال أحمد بن حنبل: (كان يدلس تدليسًا وحشًا، وربما جاء بالحرف الذي لم يسمعه، فيذكره في حديث آخر، إذا انقطع الكلام يوصله)، وقال مهنا: سألت أبا عبد الله عن هُشيمٍ فقال: (ثقةٌ إذا لم يُدلِّسْ)، فقلت له: أوالتدليس عيبٌ هو؟ قال: (نعم)ا.هـ، وقال ابن سعد: (ما قال في حديثه: «أخبرنا» فهو حجة، وما لم يقل فيه: «أخبرنا» فليس بشيء)، بل جاء التنصيص من هشيمٍ نفسه =

الزهري ولم يسمعه منهُ[1].

قال أحمد بن حنبل: «لم يسمع هشيمٌ من الزهري حديث علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد، عن النبي ﷺ: «**لا يتوارث أهل ملتين شتى**»، وقد حدثنا به هُشيم».

وقال علي بن المديني: «هشيمٌ لم يسمع الحديث من الزهري»[1].

=

فقال عبدالله بن أحمد: حدثني بعض أصحابنا قال: قال هُشيم: (إذا قلت لكم: «حدثنا»، و«أخبرنا»، فشدوا به أيديكم).

وقد نصَّ على كونه من المدلسين- سوى الإمام أحمد وابن سعد-: ابن حبان والعجلي والنسائي والدارقطني وابن عدي والخليلي.

انظر: الطبقات الكبرى: (٩/ ٣١٥)، العلل برواية عبدالله بن أحمد (٢١٣٤) ورواية المرُّوذي: (٣١)، والثقات لابن حبان: (٧/ ٥٨٧)- وورد في المطبوع: هُشيم بن بشر- ومعرفة الثقات للعجلي: ٣/ ٣٣٤ (١٩١٢)، وسؤالات السلمي للدارقطني: (٤٤٢)- وفي آخره ذكر المدلسين عن النسائي- والمعرفة والتاريخ للفسوي: (٢/ ٦٣٣)، والكامل لا بن عدي: (٨/ ٤٥١)، والإرشاد للخليلي: (١/ ١٩٦)، وبحر الدم لابن عبد الهادي: (١١٠٠)

(١) وقد نصَّ الإمام أحمد على أنه لم يصح له عن الزهري سوى أربعة أحاديث فقال: (لم يصح لهشيم عن الزهري إلا أربعة أحاديث) ، وقال أبو طالب: قال أبو عبدالله: (ما صح من سماع هشيم عن الزهري أربعة أحاديث يقول: حدثنا الزهري... حديث الرحم، وحديث صفية، وحديث المجادلة، وحديث ابن عمر: «ما استيسر من الهدي»، وما كان غير ذلك يقول: لا أدري مِن سفيان بن حسين سمعته أو الزهري)، العلل برواية عبدالله بن أحمد: (٤٩٩)، والمعرفة والتاريخ للفسوي: (٢/ ٢٠١)

وقال النسائي: «لم يُتابع على قوله: لا يتوارث أهل ملتين»[٢].

وقال الدارقطني: «غريبٌ من حديث هُشيم عن الزهري»[٣].

وقال: «هذا اللفظ في حديث أسامة غير محفوظ»[٤].

وقال ابن عبد البر عقبه: «هشيمٌ ليس في ابن شهاب بحجة»[٥].

وقد شكَّ في سماعه هذا الحديث من الزهري، حيثُ **قال سعيد بن منصور**: «قال هُشيم: سمعته، أو أُخبرته عن الزهري»[٦].

*** واضطرب في إسناده أيضًا:**

• فرواه مرةً وأسقط من إسناده علي بن الحسين: كما رواه البيهقي في معرفة السنن والآثار: (١٢٦٥١) عن عمر بن عبد العزيز، عن علي بن الفضل، عن أبي

=

(١) العلل برواية عبدالله: (٢٢٠٢)، ومسائل ابن هانئ: (٢١٤٠)، وقول ابن المديني نقله البيهقي في المعرفة: (١٢٦٥١) عقب سياقه لرواية ابن المديني عن هُشيمٍ به، إلا أنه لم يرد ذكر علي بن الحسين في إسناده.

(٢) نقله عنه المزي في تحفة الأشراف: (١١٣).

(٣) أطراف الغرائب والأفراد لابن طاهر: (٥٧١).

(٤) نقله ابن حجر في التلخيص الحبير: (٤/ ٢٠٣٨).

(٥) التمهيد: (٩/ ١٧١).

(٦) وشكه هنا يندرج ضمن علل التصريح بالسماع.

شعيب الحرَّاني، عن علي بن المديني، عنهُ، به.

قال البيهقي: «**قال علي بن المديني**: فذكرت ذلك **لسفيان بن عيينة**، فقال: لم يحفظ».

قال علي: «فنظرنا، فإذا هشيمٌ لم يسمع الحديث من الزهري».

- ومرةً يرويه بالجمع بين متن حديث الجماعة: «لا يرث المسلم الكافر»، وبين حديث: «**لا يتوارث أهل ملتين**»، ومعناهما واحد؛ جاء هذا في رواية أسد بن موسى والحسن بن سوَّارٍ عنهُ.

- ومرةً أخرى يرويه بالمتن الثاني: «لا يتوارث أهل ملتين»، كما رواه عنه بقية أصحابه.

وقد تنكب البخاري ومسلم إخراج حديثه عن الزهري؛ لضعفه فيه[(١)].



(١) قال هشيم: (سمعتُ من الزُّهْرِيّ نحوًا من مئة حديث فلم أكتبها)ا.هـ من تاريخ مدينة السلام: (١٦/ ١٣٠)، وتقدم قول الإمام أحمد في أنه لا يصح في حديثه عن الزهري سوى أربعة أحاديث.

بيان تصرف النسائي في سياقة لحديث هُشيم(١)

روى النسائي في الكبرى كلا الوجهين الواردين عن هشيم بن بشير، وأبان أولًا عن تحقيق الصحيح من واقع الرواية عن هُشيم، وأعلَّ رواية مسعود بن جويرية عن هشيمٍ بذكر أبان في إسناده، فقال: «هذا خطأ».

ثُمَّ روى الوجه الصواب عن هُشيم في هذا الحديث، فرواه من طريق علي بن حُجْر- والتي وافقه عليها جمعٌ من أصحاب هشيم- قال: أخبرنا هُشيمٌ، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد، به.

ثُمَّ أبان عن تفرُّده بمتنه، ومخالفته لبقية أصحاب الزهري.

وبحديث هُشيم ينتهي الكلام عن أوجه الاختلاف على ابن شهاب الزهري في حديث الباب، وقد تبين من خلال ما تقدم؛ أن الصحيح منها هو الوجه الأول ، الذي رواه عنه جمهور أصحابه على الصواب في متنه وإسناده.

والله أعلم، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.



(١) من دقيق صنيع النسائي في سننه الكبرى أن يحقق خطأ الراوي كيف روي عنهُ! ثُمَّ يتكلم عن روايته بَعدُ ويبين مخالفتها لحديث الثقات الأثبات كما تراه جليًّا في وجوه الاختلاف عن مالك، وفي الاختلاف على هشيم في هذا الوجه.

فهرس المراجع والمصادر

أولا: فهرس المخطوطات:

(١) **موطأ الإمام مالك بن أنس:**

أ- رواية يحيى بن بكير (ت ٢٣١هـ):

- نسخة مكتبة جامعة اصطنبول، منسوخة عام (٥٤٨هـ).

- نسخة مكتبة الفاتح بالسليمانية بتركيّا، ورقمها (١٢٠٩)، وتاريخ نسخها عام (٧٨٥هـ).

ب- رواية يحيى بن يحيى الليثي (ت٢٣٤هـ):

- نسخةٌ محفوظةٌ في مكتبة علّال الفاسي بالمغرب، قام بدراستها وقدَّم لها وصوَّرها/ نظام محمد صالح يعقوبي، وقامت دار الحديث الكتانية بنشرها عام١٤٣٨هـ.

جـ- رواية عبدالله بن مسلمة القعنبي (ت٢٢١هـ):

- نسخةٌ محفوظٌ أصلها في مكتبة ولي الدين جار الله بتركيًّا برقم (٤٢٨)، بخط العلامة/ عبدالرحيم بن عبدالكريم بن نصر الله الجرهي المدني (ت٨٢٨هـ).

(٢) **مسند الدارمي**: نسخة محفوظٌ أصلها في مكتبة مُراد ملا بتركيا برقم (٥٧٩)، منسوخة عام (٨٧٩هـ)، وناسخها محمد بن محمود الهروي كما هو مُبيّنٌ في آخرها، ومسموعةٌ على جمعٍ من العلماء.

(٣) **السنن الكبرى للنسائي:**

- نسخة المكتبة الخالدية بالقدس أعزّها الله، رقمها (٦٦)، وعليها بلاغاتُ السماع

لجمعٍ من الحُفاظ: كالشهاب ابن حجر والسخاوي والقلقشندي على جمعٍ من العلماء في طليعتهم: بدرُ الدين الشريف النسّابة (ت٨٦٦هـ)، والذي قال عنهُ السخاوي: (وكثرُ تحديثه بهذا الكتاب بخصوصه، حتى كان يظن هو وغيره من جمهور الناس تفرده به)ا.هـ من الضوء اللامع (٣/ ١٢٢).

-نسخةٌ أصلها في مكتبة مراد ملا بتركيا، رقمها (٧٢) ، تاريخ نسخها عام (١١٠٧هـ)، وناسخها أحمد بن محمد البقاعي كما هو مُبيّنٌ في آخرها.

ثانيا: فهرس المطبوعات:

(١) إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: مركز خدمة السنة والسيرة بالمدينة بإشراف د. زهير بن ناصر الناصر، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة، ومركز خدمة السنة والسيرة، ط١، ١٤١٥هـ.

(٢) الآحاد والمثاني: لأحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني، أبو بكر بن أبي عاصم (ت٢٨٧هـ)، تحقيق: د. باسم فيصل الجوابره، دار الراية، الرياض، ط١، ١٤١١هـ.

(٣) الأحاديث المائة المشتملة على مائة نسبة إلى الصنائع لشمس الدين محمد بن علي بن طولون الدمشقي (ت٩٥٣هـ)، تحقيق: مسعد عبدالحميد السعدني، الناشر: دار الطلائع.

(٤) أحاديث الموطأ وذكر اتفاق الرواة عن مالك واختلافهم فيه وزيادتهم ونقصانهم لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥هـ) رواية أبي محمد الحسن بن محمد الجوهري (ت٤٥٤هـ) تحقيق د/ عادل بن عبدالشكور الزرقي الناشر:دار طويق الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.

(٥) الإرشاد في معرفة علماء الحديث: لأبي يعلى الخليلي القزويني (ت٤٤٦هـ)، تحقيق:

د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.

(٦) أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ للإمام الدارقطني: أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي، المعروف بابن القيسراني (ت٥٠٧هـ)، تحقيق: جابر بن عبدالله السريِّع، الناشر: دار التدمرية بالرياض، ط١، ١٤٢٨هـ.

(٧) الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب: لأبي نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا (ت٤٧٥هـ)، الناشر:دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ.

(٨) الأُم: للإمام الشافعي، أبي عبدالله محمد بن إدريس الشافعي (ت٢٠٤هـ):

- ط. المطبعة الأميرية ببولاق الأولى ١٣٢٢ هـ.
- ط.دار المعرفة، بيروت، ١٤١٠هـ، وهي مصورة من طبعة شركة الطباعة الفنية المتحدة بمصر عام١٣٨١هـ باعتناء:محمد زهري النجَّار، وهي المُعتمدةُ في العزو، ويُشار لغيرها عند الإختلاف.
- ط.دار الوفاء المنصورة، ط.١ ٢٠٠١م، تحقيق د/ رفعت فوزي عبدالمطلب.

(٩) الأوسط من السنن والإجماع والاختلاف: لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت٣١٩هـ)، راجعه وعلَّق عليه: أحمد بن سليمان بن أيوب، تحقيق: مجموعة من الباحثين، الناشر:دار الفلاح، ط١، ١٤٣٠هـ.

(١٠) بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم: تحقيق: د. روحية عبدالرحمن السويفي، الناشر: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣هـ.

(١١) بغية الملتمس في سباعيات حديث الإمام مالك بن أنس، لصلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي (ت٧٦١هـ)، تحقيق: حمدي السلفي، الناشر: عالم الكتب ببيروت ١٤٠٥هـ.

(١٢) تاريخ ابن معين (ت٢٧٨هـ)- رواية عثمان الدارمي، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤٠٠هـ.

(١٣) التاريخ الكبير: لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة (ت٢٧٩هـ)، السفر الثالث، تحقيق: صلاح بن فتحي هلل، الناشر:الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٤٢٧هـ.

(١٤) التاريخ الكبير: لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة (ت٢٧٩هـ)، السفر الثاني، تحقيق: صلاح بن فتحي هلل، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٤٢٧هـ.

(١٥) التاريخ الكبير: لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، الناشر: دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبدالمعيد خان.

(١٦) تاريخ بغداد، المسمى بتأريخ مدينة السلام، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: د. بشار عوَّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٢٢هـ.

(١٧) تاريخ دمشق: لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، المعروف بابن عساكر (ت٥٧١هـ)، تحقيق: عمرو العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر، ١٤١٥هـ.

(١٨) تُحفة الأشراف بمعرفة الأطراف: لجمال الدين أبو الحجَّاج يوسف بن عبدالرحمن المزي (ت٧٤٢هـ):

-تحقيق: عبدالصمد شرف الدين، الناشر: المكتب الإسلامي والدار القيمة بالهند، ط٢، ١٤٠٣هـ.

- تحقيق د.بشّار عوّاد معروف، الناشر دار الغرب الإسلامي عام ١٤٢٠هـ

(١٩) التُحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة: لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ)، طبعة مركز البحوث والدراسات بالمدينة المنورة، ط١، ١٤٢٩هـ.

(٢٠) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر النمري القرطبي (ت٤٦٣هـ):

- ط. وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية المغرب، ١٣٨٧هـ، بتحقيق: عبدالله بن الصديق الغماري، ومصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد بن عبدالكريم البكري، وسعيد أعرب، وهي المعتمدة عند العزو.
- ط. ضمن موسوعة شروح الموطأ، بتحقيق:د/ عبدالله بن عبدالمحسن التركي بالتعاون مع مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، الطبعة الأولى١٤٢٦هـ.

(٢١) التمييز في تلخيص تخريج أحاديث شرح الوجيز، المشهور بالتلخيص الحبير: لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: د. محمد الثاني بن عمر بن موسى، الناشر:دار أضواء السلف، ط١، ١٤٢٨هـ.

(٢٢) تهذيب الكمال في أسماء الرجال: لأبي الحجَّاج يوسف المزي (ت٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشَّار عوَّاد معروف، الناشر:مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٨هـ، الأجزاء: ٨ أجزاء.

(٢٣) الثقات: لأبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت٣٥٤هـ)، تحقيق: د. محمد عبدالمعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، الناشر: دار المعارف العثمانية، حيدر أباد، الدكن، الهند، ط١، ١٣٩٣هـ.

(٢٤) جامع الصحيحين بحذف المعاد والطرق لأبي نُعيم عبيد الله بن الحسن بن أحمد الحدَّاد الأصبهاني (ت: ٥١٧ هـ)، تحقيق: لجنة مختصة من المحققين بإشراف نور

الدين طالب، الناشر: دار النوادر، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ.

(٢٥) الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه (صحيح البخاري): لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، اعتناء: د.محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر:دار طوق النجاة (مصورةٌ عن الطبعة السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبدالباقي)، ط١، ١٤٢٢هـ.

(٢٦) الجامع: لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت٢٧٩هـ)، بتحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط٢، ١٣٩٥هـ.

(٢٧) الجرح والتعديل: لأبي محمد عبدالرحمن بن محمد بن إدريس التميمي الحنظلي الرازي المعروف بابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ)، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد الدكن، الهند، تصوير: دار إحياء التراث العربي، ط١.

(٢٨) حديث السرَّاج لأبي العباس محمد بن إسحاق بن إبراهيم المعروف بالسرَّاج (ت٣١٣هـ) بتخريج:زاهر بن طاهر الشحامي (ت٥٣٣ هـ)، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى١٤٢٥هـ.

(٢٩) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: لأبي نعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، الناشر: مكتبة السعادة، مصر، ١٣٩٤هـ.

(٣٠) ذكر المدلسين وغير ذلك من الفوائد: لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، ضمن مشيخة النسائي، تحقيق: حاتم بن عارف العوني، الناشر:دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٣هـ.

(٣١) السنة: لأبي عبدالله محمد بن نصر المروزي (ت٢٩٤هـ)، حققه وخرَّج أحاديثه وعلَّق عليه: د.عبدالله بن محمد البصيري، الناشر: دار العاصمة، ط١، ١٤٢٢هـ.

(٣٢) سنن ابن ماجه: لأبي عبدالله محمد بن يزيد ابن ماجه القزويني (ت٢٧٣هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، عادل مرشد، محمد كامل قره بللي، عبداللطيف حرز الله، الناشر: دار الرسالة العالمية، ط١، ١٤٣٠هـ.

(٣٣) سنن أبي داود: لسليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شدَّاد السجستاني (ت٢٧٥هـ)، وتم الاستعانة بأربع طبعات:

- ط.بتحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد كامل قُره بللي، الناشر:دار الرسالة العالمية، ط١ ١٤٣٠هـ، وهي المعتمدة في العزو.
- ط.بتحقيق:عزت عبيد الدعَّاس، وفي هامشها:معالم السنن للخطَّابي، أشرف على طباعتها:محمد رفيق السيد، الطبعة الأولى١٣٨٨هـ في الشام.
- ط.بتحقيق: محمد عوَّامة، الناشر:دار القبلة للثقافة الإسلامية بجُدة، ومؤسسة الريان ببيروت، الطبعة الثانية١٤٢٥هـ.
- ط. بتحقيق ودراسة: أبي تراب عادل بن محمد وأبي عمرو عماد الدين بن عباس، الناشر: دار التأصيل، القاهرة، ١٤٣٦هـ.

(٣٤) السنن الكبرى: لأبي عبدالرحمن أحمد بن شُعيب النسائي، الناشر: مركز البحوث بدار التأصيل، القاهرة، ١٤٣٣هـ.

(٣٥) سنن سعيد بن منصور: لأبي عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخرساني (ت٢٢٧هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: الدار السلفية، الهند، ط١، ١٤٠٣هـ.

(٣٦) سؤالات أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني صاحب السنن: للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، تحقيق: د. زياد بن محمد منصور، الناشر مكتبة العلوم والحكم، بالمدينة المنورة ط٢، ١٤١٤هـ.

(٣٧) سؤالات أبي عبدالرحمن السُلمي للدارقطني: لمحمد بن الحسين بن محمد بن موسى أبي عبدالرحمن السلمي (ت٤١٢هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د.سعد بن عبدالله الحميد، ود.خالد بن عبدالرحمن الجريسي، الناشر:مؤسسة الجريسي للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٧هـ.

(٣٨) سؤالات مسعود بن علي السجزي مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة: للإمام الحافظ أبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري، تحقيق:أ.د/ موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٨هـ.

(٣٩) سير أعلام النبلاء: لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، حقق نصوصه وخرَّج أحاديثه وعلَّق عليه: شُعيب الأرنؤوط ومجموعةٍ من الباحثين، الناشر:مؤسسة الرسالة، ط٧، ١٤١٠هـ.

(٤٠) شرح معاني الآثار: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (ت٣٢١هـ)، تحقيق: محمد زهري النجار، ومحمد سيد جاد الحق، راجعه ورقَّم كُتبه وأبوابه وأحاديثه: د. يوسف عبدالرحمن المرعشلي الباحث بمركز خدمة السنة بالمدينة، الناشر:دار عالم الكتب، ط١، ١٤١٤هـ.

(٤١) صحيح ابن حبان، والمعروف باسم: المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقليها.

-فأما الصحيح، فالعزو فيه إلى نشرة دار ابن حزم ببيروت، الطبعة الأولى١٤٣٣هـ بتحقيق:د/ محمد علي سونمز، ود/ خالص آي دمير.

*وأما ترتيب الصحيح لابن بلبان، والمسمى بـ (الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان) بترتيب الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت٧٣٩هـ)، فتم

الإستعانة فيه بنشرتين:

- ط.حقّقها وخرَّج أحاديثه وعلَّق عليه: شُعيب الأرنؤوط ومجموعة من الباحثين، الناشر:مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٨هـ، وهي المعتمدة عند العزو للصحيح بشكل عامٍ لكامل الرسالة.
- ط.مركز دار التأصيل بمصر، تحقيق مركز البحوث وتقنية المعلومات بدار التأصيل بمصر، الطبعة الأولى ١٤٣٥هـ.

(٤٢) صحيح ابن خزيمة: لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خُزيمة النيسابوري (ت٣١١هـ)، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الناشر:المكتب الإسلامي.

(٤٣) الضعفاء: لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى العُقيلي (ت٣٢٢هـ)، تحقيق: د. مازن السرساوي، الناشر: دار ابن عباس، مصر، ط٢، ٢٠٠٨م.

(٤٤) الطبقات الكبير: لأبي عبدالله محمد بن سعد بن منيع (ت٢٣٠هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ٢٠٠١م.

(٤٥) علل الحديث: لأبي محمد عبدالرحمن بن محمد بن إدريس المعروف بابن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبدالله الحميد، ود. خالد بن عبدالرحمن الجريسي، الناشر:مطابع الحميضي، ط١، ١٣٢٧هـ.

(٤٦) العلل ومعرفة الرجال: لأحمد بن محمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، بروايتيْه التاليتين:

- رواية ابنه عبدالله، بتحقيق: أ.د/ وصي الله بن محمد عبَّاس، الناشر:دار الخاني، الرياض، ط٢، ١٤٢٢هـ.
- رواية المرُّوذي وغيره، تحقيق: أ.د/ وصي الله بن محمد عبَّاس، الناشر:الدار السلفية، بومباي، الهند، ط١، ١٤٠٨هـ.

(٤٧) عوالي مالك بن أنس لأبي أحمد الحاكم، عوالي مالك بن أنس رواية أبي أحمد الحاكم (المتوفى: ٣٧٨هـ)، تحقيق: محمد الحاج الناصر، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعةالثانية ١٩٩٨م (طبع مع مجموعة من عوالي الإمام مالك).

(٤٨) غريب الحديث: لإبراهيم بن إسحاق الحربي (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: د. سليمان إبراهيم محمد العايد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٥هـ.

(٤٩) غريب الحديث: لأبي سليمان حَمْد بن محمد بن إبراهيم الخطَّابي، تحقيق: د.عبدالكريم بن إبراهيم العزباوي، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ.

(٥٠) فتح المغيث بشرح ألفيَّة الحديث: لأبي الخير محمد بن عبدالرحمن السخاوي الشافعي (ت٩٠٢هـ)، دراسة وتحقيق شيخنا: د. عبدالكريم بن عبدالله الخضير، ود. محمد بن عبدالله الفهيد، الناشر: مكتبة دار المنهاج بالرياض، ط١، ١٤٢٦هـ.

(٥١) الفصل للوصل المدرج في النقل: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: د.محمد مطر الزهراني، الناشر: دار الهجرة، ١٤١٨هـ.

(٥٢) فوائد ابن أخي ميمي الدقاق: لأبي الحسين محمد بن عبدالله بن الحسين بن عبدالله بن هارون البغدادي الدقاق، المعروف بابن أخي ميمي (ت٣٩٠هـ)، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، الناشر: دار أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ.

(٥٣) الكامل في ضعفاء الرجال: لأبي أحمد بن عدي الجرجاني (ت٣٦٥هـ)، وتم الاستعانة بثلاث طبعات:

- ط.بتحقيق: عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوض، شارك في تحقيقه: د.عبدالفتاح أبو سنة، الناشر: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ، وهي المعتمدة عند العزو.

- ط.بتحقيق د/ مازن بن محمد السرساوي، الناشر:مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٣٤هـ.
- ط. مختصر الكامل في الضعفاء لأحمد بن علي المقريزي (ت٨٤٥هـ)، بتحقيق: أيمن عارف الدمشقي، الناشر/ مكتبة السنة بمصر، الطبعة الأولى١٤١٥هـ.

(٥٤) مستخرج أبي عوانة: لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق النيسابوري، وتم الاستعانة بنشرتين:

- ط. بتحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ، وهي المعتمدة عند العزو.
- ط.بتحقيق: فريق من الباحثين بكلية الحديث الشريف والدراسات الإسلامية، بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٣٥هـ.

(٥٥) المستفاد من ذيل تاريخ بغداد لمحب الدين ابن النجار، تأليف أبي الحسين أحمد بن أيبك بن عبدالله الحسامي المعروف بابن الدمياطي (ت٧٤٩هـ) الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ تحقيق محمد مولود خلف وإشراف د.بشار عواد معروف.

(٥٦) مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، وتم الاستعانة بثلاث نشرات للكتاب:

- ط. بتحقيق: الشيخ:شُعيب الأرنؤوط ود. عبدالله بن عبدالمحسن التركي بالتعاون مع مجموعة من الباحثين، الناشر:مؤسسة الرسالة ط١، ١٤٢١هـ، وهي المعتمدة عند العزو.
- ط. بتحقيق:السيد أبو المعاطي النوري ومجموعة من الباحثين، وصدرت عن دار عالم الكتب ببيروت، ١٤١٩هـ الطبعة الأولى.

- ط. بتحقيق مجموعة من الباحثين بإشراف د/ أحمد معبد عبدالكريم، والناشر: جمعية المكنز الإسلامي بمصر، ودار المنهاج للنشر والتوزيع بجُدة، الطبعة الثانية١٤٣٣هـ، طبع بتمويل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر.

(٥٧) مسند البزَّار، المنشور باسم البحر الزخَّار:لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبدالخالق المعروف بالبزَّار (ت٢٩٢هـ)، تحقيق:د/ محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبدالخالق الشافعي، الناشر:مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، بدأت ١٩٨٨ وانتهت ٢٠٠٩م.

(٥٨) مسند الحميدي: لأبي بكر عبدالله بن الزبير بن عيسى الحميدي (ت٢١٩هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، الناشر:دار السقا، دمشق، سوريا، ط١، ١٩٩٦م.

(٥٩) مسند الدارمي: لأبي محمد عبدالله بن عبدالرحمن بن الفضل الدارمي السمرقندي (ت٢٥٥هـ)، وتم الإستعانة بأربع طبعات:

(٦٠) مسند أبي داود الطيالسي:لأبي داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي (ت٢٠٤هـ)، تحقيق: د. محمد بن عبدالمحسن التركي، دار هَجَر، مصر، ط١، ١٤١٩هـ.

(٦١) مسند ابن أبي شيبة: لأبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة العبسي (ت٢٣٥هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، وأحمد بن فريد المزيدي، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٩٩٧م.

- ط.بتحقيق: حسين سليم أسد الداراني، الناشر:دار المغني، ط١، ١٤١٢هـ، وهي المعتمدة عند العزو.

- ط. بتحقيق السيد عبدالله هاشم يماني المدني، الناشر:دار المحاسن للطباعة بالقاهرة، ١٣٨٦هـ

- ط.بتحقيق: نبيل هاشم الغمري، الناشر:دار البشائر، بيروت، ط١، ١٤٣٤هـ.
- ط. دار التأصيل، بتحقيق:مركز البحوث وتقنية المعلومات بدار التأصيل، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ.

(٦٢) المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ (صحيح مسلم): مسلم بن الحجَّاج النيسابوري (ت٢٦١هـ)، وتم الاستعانة بثلاث نشرات:

- ط.تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاءه ١٣٧٤هـ، وهي المعتمدة عند العزو.
- ط.المطبعة العامرة باصطنبول عام١٣٢٩هـ.
- ط.دار التأصيل، بتحقيق:مركز البحوث وتقنية المعلومات بدار التأصيل، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ.

(٦٣) المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم: لأبي نُعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، تحقيق: محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ.

(٦٤) مسند الموطأ: لأبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله بن محمد الغافقي الجوهري (ت٣٨١هـ)، تحقيق: د.لطفي محمد الصغير، ود.طه بن علي بوسريح، الناشر:دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

(٦٥)المصنف: لأبي بكر عبدالرزاق بن همام الصنعاني (ت٢١١هـ)، وتم الاستعانة بطبعتين:

- ط.بتحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي، الهند، والمكتب الإسلامي ببيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ، وهي المعتمدة عند العزو.
- ط. دار التأصيل، بتحقيق:مركز البحوث وتقنية المعلومات بدار التأصيل، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ.

(٦٦) المصنف: لأبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة (ت٢٣٥هـ)، وتم الإستعانة بنشرتين:

- ط. دار القبلة، بتحقيق: محمد عوَّامة، ط١، ١٤٢٧هـ، وهي المعتمدة عند العزو.

- ط.دار كنوز إشبيليا، بتحقيق أ.د/ سعد بن ناصر بن عبدالعزيز الشثري مع مجموعة من الباحثين، الطبعة الأولى١٤٣٦هـ.

(٦٧) المعجم الأوسط: لسليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني أبو القاسم (ت٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبدالمحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر:دار الحرمين، القاهرة.

(٦٨) المعجم الكبير: لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، دار إحياء التراث العربي، ط٢.

(٦٩) المعجم: لأبي سعيد أحمد بن محمد بن زياد ابن الأعرابي، تحقيق: عبدالمحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، الناشر:دار ابن الجوزي، ط١، ١٤١٨هـ.

(٧٠) معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء، وذكر مذاهبهم وأخبارهم: لأبي الحسن أحمد بن عبدالله بن صالح العجلي (ت٢٦١هـ)، تحقيق: د.عبدالعليم بن عبدالعظيم البستوي، الناشر:مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٥هـ.

(٧١) معرفة السنن والآثار: لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: عبدالمعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، باكستان، ط١، ١٤١٢هـ.

(٧٢) معرفة أنواع علوم الحديث ويعرف بمقدمة ابن الصلاح: عثمان بن عبدالرحمن أبو عمرو تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، دار

الفكر، سوريا، ١٤٠٦هـ.

(٧٣) المعرفة والتاريخ: لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي (ت٢٧٧هـ)، تحقيق: د.أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠١هـ.

(٧٤) المغني في الضعفاء لأبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، بتحقيق د/ نور الدين عتر، عُني بطبعه ونشره: عبدالله بن إبراهيم الأنصاري، طبع على نفقة إدارة إحياء التراث الإسلامي، ١٤٠٧هـ.

(٧٥) مقدمة فتح الباري المعروفة بـ (هُدى الساري): لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، الناشر:دار المعرفة (مصوَّرةٌ من الطبعة السلفية الأولى)، ١٣٧٩هـ.

(٧٦) المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله ﷺ:لأبي محمد ابن الجارود (ت٣٠٧هـ)، وتم الاستعانة بطبعتين:

- ط.بتحقيق: السيد عبدالله هاشم اليماني المدني، وصدرت عن مطبعة الفجَّالة الجديدة، عام١٣٨٢هـ، وهي المعتمدة عند العزو.
- ط.مركز البحوث بدار التأصيل، القاهرة، بتحقيق مركز البحوث وتقنية المعلومات بالدار ط١، ١٤٣٥هـ.

(٧٧) موطأ الإمام مالك بن أنس (ت١٧٩هـ)، رواية يحيى بن يحيى الليثي، وتم الاستعانة بثلاث طبعات:

- ط.بتصحيح وترقيم: محمد فؤاد عبدالباقي، الناشر:دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٤٠٦هـ، وهي المعتمدة عند العزو.
- ط.بتحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية بالإمارات، ط١، ١٤٢٥هـ.
- ط. بتحقيق مجموعة من المحققين، وصدرت عن المجلس العلمي الأعلى بالدار

البيضاء بالمغرب، الطبعة الأولى ١٤٣٤هـ.

(٧٨) موطأ الإمام مالك بن أنس (ت١٧٩هـ)، رواية أبي مصعب الزهري، تحقيق: د.بشار عواد معروف، ومحمود خليل، مؤسسة الرسالة، ١٤١٢هـ.

(٧٩) موطأ الإمام مالك بن أنس (ت١٧٩هـ)، رواية محمد بن الحسن الشيباني، تعليق وتحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف، المكتبة العلمية.

(٨٠) نُخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار لبدر الدين العيني الحنفي (ت٨٥٥هـ)، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - قطر، الطبعة الأولى١٤٢٩هـ.

(٨١) نسب قريش للمصعب بن عبدالله الزبيري، عني بنشره وتصحيحه: إ.ليفي بروفنسال، الناشر دار المعارف بمصر الطبعة الثالثة (غير مؤرخة).



فهرس الموضوعات